الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- وكالة الوادي -

إعداد الطالب:

حميده أيمن

أمام لجنة التحكيم المكونة من :

رئيس اللجنة : مسعودي زكريا

المناقش : خضير عقبى

الأستاذ المشرف : خليفة عزي

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الله الحمد و الشكر أولا و أخيرا على أن وفقني في إنجاز هذا العمل الذي أتمناه لبنة في ميدان البحث العلمي.

لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر و كثير الاحترام إلى الأستاذ الدكتور "خليفة عزي" الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته و ارشاداته القيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل .

كما أتوجه بوافر التقدير و الامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي على الدعم الذي منحوني إياه. خلال مسيرتي الجامعية.وكذلك كل الشكر لموظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الوادي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل.

أيمن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في المساهمة في ترقية القطاع الفلاحي و الآليات التي تتبعها لمرافقته وتمويله ودعمه، من خلال الوقوف على مجمل الفرضيات والإجراءات والمبادئ التي تحكم الإطار النظري للدراسة . ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ، تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR وكالة الوادي- كعينة لموضوعنا ، واعتمدنا المنهج التحليلي لربط الجانب النظري بالتطبيقي.

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، لاحظنا وجود نوعين من الودائع في البنك , وهما ودائع بالعملة الوطنية، و ودائع بالعملة الصعبة ، كما تعرفنا على سياسة الإقراض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الوادي - تجاه القطاع الفلاحي حيث يتبع البنك سياسة متابعة الزبون للتأكد من حسن نيته في استخدام القرض للغرض نفسه، ومن جهة أخرى لاحظنا أن الفلاحين يتم متابعتهم من طرف المصالح الفلاحية ، كما يقدم الفلاح ضمانات لذلك كرهن قطعة أرض مثلا ، وتطرقنا أيضا إلى التعرف على أنواع القروض التي يقدما البنك وهي ثلاثة أنواع القروض المشتركة . المخططة وغير المخططة ؛ من خلال دراستنا لتطور قروض الوكالة خلال سنوات 2017- 2018 – 2022 ، نرى أن حجم القروض المقدمة من طرف الوكالة تختلف من حيث نوع القروض و القطاع المقدمة له. حيث أصبحت معظم معاملات هذا البنك خاصة بالقطاع الفلاحي مقارنة بالقطاع غير فلاحي ،و هذا يبدوا واضحا في ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة الوادي ، وعليه فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR وكالة الوادي- يساهم بشكل كبير في دعم القطاع الفلاحي بالوادي من أجل دفع عجلة الاقتصاد و النهوض بها.

الكلمات المفتاحية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، BADRوكالة الوادي، سياسة الاقراض ، قطاع فلاحي، قطاع غير فلاحي، الودائع.

Abstract

This study aims to know the role of commercial banks in contributing to the promotion of the agricultural sector and the mechanisms they follow to accompany, finance and support it, by examining the overall hypotheses, procedures and principles that govern the theoretical framework of the study. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, the Bank of Agriculture and Rural Development BADR - El Oued Agency - was chosen as a sample for our subject, and we adopted the analytical approach to link the theoretical and applied aspects.

Among the most important results that resulted from this study, we noticed the presence of two types of deposits in the bank, which are deposits in the national currency, and deposits in hard currency. We also learned about the lending policy of the Bank of Agriculture and Rural Development - El Oued Agency - towards the agricultural sector, as the bank follows a follow-up policy The customer is to ensure his good faith in using the loan for the same purpose. On the other hand, we noticed that the farmers are followed up by the agricultural interests, and the farmer also provides guarantees for this, such as mortgaging a piece of land, for example. We also touched on identifying the types of loans that the bank offers, which are three types of joint loans. Planned and unplanned; Through our study of the development of the agency's loans during the years 2017-2018-2022, we see that the volume of loans provided by the agency varies in terms of the type of loans and the sector to which it is provided. Most of this bank's transactions have become specific to the agricultural sector compared to the non-agricultural sector, and this appears clear in the budget of the Bank of Agriculture and Rural Development BADR, El Oued Agency. Accordingly, the Bank of Agriculture and Rural Development BADR - El Oued Agency, contributes greatly to supporting the agricultural sector in the valley in order to Boosting and advancing the economy.

Keywords: Bank of Agriculture and Rural Development, BADR, El Oued Agency, lending policy, agricultural sector, non-agricultural sector, deposits.

فهـرس المحتويـات

فهرس المحتويات

المحتـــــــــوى	الصفحة
شكروعرفان	
ملخص	
Abstract	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ - ز
الفصل الأول :البنوك التجارية ودورها في تمويل الاقتصاد	
تمهيد	08
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية.....	09
المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية.....	09
المطلب الثاني :نشأة البنوك التجارية.....	11
المطلب الثالث :خصائص البنوك التجارية.....	12
المبحث الثاني دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد.....	14
المطلب الأول : موارد البنوك التجارية و استخداماتها.....	14
المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية.....	19
المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية	26
المبحث الثالث : سياسة الإقراض في البنوك التجارية.....	28
المطلب الأول : مفهوم السياسة الاقراضية واهم أهدافها.....	28
المطلب الثاني : أنواع القروض المقدمة من طرف البنوك.....	30
المطلب الثالث: مكونات سياسة الإقراض في البنوك التجارية.....	33
خلاصة الفصل.....	39
الفصل الثاني :القطاع الفلاحي وطرق تمويله في الجزائر	
تمهيد.....	41
المبحث الأول : مفهوم الفلاحة وأهميتها.....	42
المطلب الأول : مفهوم الفلاحة	42
المطلب الثاني : خصائص الفلاحة.....	18
المطلب الثالث :أهمية الفلاحة	53
المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وطرق تمويله.....	55
المطلب الأول : تطور القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة	55
المطلب الثاني : الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر.....	60
المطلب الثالث : طرق تمويل القطاع الفلاحي	63
خلاصة الفصل.....	68

الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
تمهيد.....	70
المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....	71
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
المطلب الثاني : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	76
المبحث الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الوادي.....	79
المطلب الأول : نشأة وموقع بنكBADR وكالة الوادي	79
المطلب الثاني : الإطار التنظيمي لوكالة BADR بالوادي.....	80
المطلب الثالث: تصنيف الودائع لدى وكالةBADR بالوادي	82
المبحث الثالث: سياسة الإقراض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بالوادي تجاه القطاع الفلاحي	85
المطلب الأول : تصنيف قروض بنك BADR لوكالة الوادي	85
المطلب الثاني: محتويات سياسة الإقراض لبنكBADR -وكالة الوادي-.....	94
المطلب الثالث : تطور القروض لدى بنك BADR -وكالة الوادي-.....	96
خلاصة الفصل.....	102
الخاتمة.....	104
المراجع.....	110

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقـــم	العنـــــــــوان	الصفحـــة
(01)	التطور الإجمالي لقروض الوكالة للسنوات 2017. 2018. 2022 (الوحدة مليون دج)	97

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقـــم	العنـــــــــــوان	الصفحـــة
(01)	المراحل التي يمر بها طلب قرض التمويل للاستثمار.	66
(02)	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR– وكلة الوادي-	79
(03)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي.	82
(03)	أعمدة بيانية للتطورالإجمالي لقروض الوكالة للسنوات 2017. 2018. 2022 (الوحدة مليون دج)	98

مقدمـــة

مقدمة

يعتبر القطاع البنكي من أهم الركائز التي تقوم عليها أي تنمية اقتصادية في أي بلد ومع ظهور التقدم الدولي الحديث و بروز ظاهرة العولمة , باتت على كل الدول ملاحقة التطور والسير في ركبة و الأساس في هذا التقدم و التطوير في المجالات و الأنشطة الإقتصادية , هذه الأخيرة التي تحتاج إلى تدفقات نقدية تحصل عليها عادة من البنوك التي تعد أهم مؤسسات الوساطة المالية , إذ تعمل على التلاقي بين أصحاب الفوائض المالية في عرض أموالهم و بين أصحاب العجز المالي الطالبين أو المستثمرين لتلك الأموال، فهي تعمل على تعبئة المدخرات و توزيعها على شكل قروض على مختلف أوجه الاستثمارات , و لعل أهم وظيفة للبنوك هي قيامها بإلاقراض (منح الائتمان) و هي بذلك تستخدم ما تم إيداعه من أصحاب الفوائض المالية بغية تحقيق فوائد و عوائد تضمن لها استمرارية أدائها لهذه الخدمة خاصة في الوقت الحالي نظرا لما تواجهه من تحديات كبيرة و على أكثر من صعيد .

للبنوك التجارية دور لا يستهان به في تمويل القطاع الفلاحي الذي يحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول, إذ نجد أن القطاع الفلاحي الممول الرئيسي للدخل, و من هنا يتوجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي و المحافظة على الموارد الأساسية لمكوناته .

لقد عرف هذا القطاع في الجزائر تطورا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل و قد تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة, و تبعا لمتطلبات التطورات السياسية والاجتماعية و حتى الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة, و قد صدرت عدة قوانين ونصوص تنظيمية تهدف الى الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أجل إعادة الاعتبار له و زيادة مردوديته.

قد ازداد اهتمام الباحثين والدارسين والجمعيات المهنية بالبحث في مجال البنوك ، وكذلك قدمت عدة أوراق عمل وعدة دراسات عن هذا الموضوع في الجزائر ولكن بصورة غير موسعه، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث وتساهم في معرفة دور البنوك التجارية في تمويل

القطاع الفلاحي. و لقد اهتمت دراستنا المقدمة على دراسة حالة لأحد البنوك التجارية الجزائرية ألا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية _ BADR _ الوادي و من كل ما سلف ذكره و ذلك بغرض توضيح سياسة الإقراض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية _BADR_ الوادي و تبيان دورها في تنمية وتمويل القطاع الفلاحي وعليه قمنا بطرح الإشكالية التالية :

1- إشكالية الدراسة:

كيف يمكن للبنوك التجارية أن تساهم في ترقية القطاع الفلاحي ؟

تبرز من هذا الإشكال أسئلة أخرى تطرح نفسها يمكن حصرها في ما يلي:

- على ماذا تعتمد البنوك التجارية؟
- ما هي المعايير المتبعة من طرف البنوك التجارية عند منحها الاقراض؟
- ما هي أهمية القطاع الفلاحي والطرق المتبعة لتمويله؟
- ما هي سياسات الإقراض المنتهجة لتمويل القطاع الفلاحي في البنوك التجارية الجزائرية و منها بنك **BADR**؟

2- فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعتمد في عملها على موارد متنوعة ومنح القروض والاقتراض من الغير في شكل نقدي.

الفرضية الثانية: يتخذ البنك عدد من القرارات عند رسم سياسة الإقراض تعد من أسس ومكونات التمويل الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل القطاع الفلاحي وذلك بإتباع سياسات منتهجة في تمويله عن طريق منح قروض بضيغ مختلفة تضمن الحق للطرفين حسب البنود المتفق عليه ونوع القرض الذي يتم منحه.

الفرضية الرابعة: تتأثر سياسة الإقراض في بنك BADR بالتطورات الاقتصادية ويتبع البنك التجاري في منح القروض .

3- تحديد إطار الدراسة:

نظرا للكثير من الخصائص والسمات التي تميز القطاع الفلاحي في الجزائر, فقد أصبح يعيش وضعا مختلفا, مما ترتب عنه نشوء نقص في إنتاج حاجيات الأفراد من السلع الضرورية وأصبحت الجزائر تواجه أزمات دورية في مجال إنتاج الغذاء وأصبح الاستيراد المنفذ الوحيد لتلبية الحاجات .وعرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغيرات فيما يخص تمويل هذا النوع من المشاريع إذ اعتمدت في بداية السنوات الاولى من الاستقلال على توجيه تمويلها من طرف المؤسسات النقدية دون تخصص, و مع مرور الوقت قامت هذه الأخيرة بإسناد هذه الوظيفة لمؤسسة نقدية هي بنك الفالحة والتنمية الريفية.

إن كل ما تم التطرق إليه يتطلب التعرف على واقع تمويل المشاريع الفلاحية من طرف المؤسسات النقدية (بنك BADR) ، والمشاكل المعاصرة التي تواجهه، من أجل الوصول إلى سبل تطويرها لتحقيق جميع الأهداف المرجوة منها محليا ودوليا، وحدد إطار الدراسة من خلال العناصر التالية :

- **الحدود المكانية**

إعتمدنا في دراستنا هذه على معرفة الواقع الحالي لعملية تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR -وكالة الوادي-

- **الحدود الزمنية**

وقد شملت الدراسة سنوات 2017-2018-2022 من خلال ما يوجد في التقارير المالية السنوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.BADR

4- أسباب اختيار الموضوع:

- الجوانب الذاتية

- ميولنا الشخصي لهذا النوع من البحوث خاصة و انه يتفق مع التخصص الدراسي .
- الاهتمام الخاص بالموضوع من خلال الدراسات والملتقيات المتخصصة في الموضوع.

- الجوانب الموضوعية

- إن اختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى، والتركيز على دراسته كونه ذو أهمية في المجال البنكي خاصة في ظل التطورات الحاصلة و اعتبار القروض من الأدوات الأساسية للنهوض بالاقتصاد .
- معرفة مدى فعالية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري .
- الرغبة في معرفة آلية و كيفية منح القروض وتمويلها للقطاع الفلاحي.
- إضافة إلى أن قلة الدراسات في هذا الموضوع تجعله مجالا خصبا للدراسة والإثراء.

5- أهمية الدراسة:

- يعتبر الحديث عن البنوك التجارية و سياسة الإقراض فيها هو جوهر العملية المصرفية إذا تقتضي العادة المصرفية قبول الودائع و منح القروض و بالتالي فإن لسياسة الإقراض الدور الهام و الفعال في خريطة أي بنك , إذ تعني بالكثير من الاهتمام من قبل البنوك .
- نظرا للدور الذي تلعبه القروض في النشاط الاقتصادي , و ذلك أنها تمثل أهم أقطاب البنوك و محور نشاطها الاقتصادي و التجاري و ميادين أنشطتها الفلاحية.
- سياسات الحكومات الجزائرية المتعاقبة من اجل إحداث قفزة نوعية في الاقتصاد البديل و هو القطاع الفلاحي الذي هو بديل عن قطاع المحروقات.
- تعدد البرامج و الاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.

6- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء نظرة شاملة و بناء فكرة معرفية جيدة حول البنوك التجارية واهم وظائفها والسياسة الاقراضية المتبعة من طرف البنوك.
- دراسة القطاع الفلاحي وتطوره عبر الزمن وطرق تمويله عن طريق عملية الإقراض.
- التعرف على حجم التمويل الذي يحظى به القطاع الفلاحي في الجزائر.
- الكشف عن العلاقة بين القطاع الفلاحي و البنوك التجارية BADR.

7- منهج الدراسة:

من أجل دراسة الاشكالية و الاجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و ابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع, والاعتماد على المنهج التطبيقي وفي دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول.

8- مرجعية الدراسة:

- الكتب، و الرسائل الجامعية كالماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة.
- الدراسات السابقة المتمثلة في المقالات.

أما في الجانب التطبيقي استخدمنا:

- المقابلة الشخصية.
- الملاحظة.

10- خطة وهيكل البحث:

للإجابة علي إشكالية البحث المتمثلة في **معرفة دور البنوك التجارية في مساهمة ترقية القطاع الفلاحي و الآليات التي تتبعها لمرافقته وتمويله ودعمه،** وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة .تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

- ✓ **الفصل الأول:** سنتطرق في هذا الفصل الى التعرف على **البنوك التجارية ودورها في تمويل الاقتصاد ,** حيث كان هدفنا في هذا الفصل إلقاء نظرة عامة حول البنوك التجارية و وظائف و استخداماتها , و إلي المفهوم الشامل لسياسة الإقراض و مكوناتها , و يتم دلك من خلال ثلاث مباحث.
  - **المبحث الأول:** ماهية البنوك التجارية , و ذلك باستعراض نشأة وتعريف البنوك التجارية واهم مواردها .
  - **المبحث الثاني:** جاء بعنوان وظائف البنوك التجارية وبعض الخصائص المتعلقة بها , حيث تطرقنا إلى خصائص البنوك وأهميتها
  - **المبحث الثالث :** فحاولنا من خلاله التعرض إلي **سياسة الإقراض في البنوك التجارية** حيث تناولنا مفهوم السياسة الاقراضية،وأنواع القروض ومكونات السياسة الاقراضية.
- ✓ **الفصل الثاني :** خصص هذا الفصل لدراسة **القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة وطرق تمويله** و يحتوى هذا الفصل على كل ما يتعلق بالقطاع الفلاحي سواء من ناحية التمويل أو المخاطر المواجهة لهذا القطاع وآفاق هذا القطاع و قد تم عرضه خلال ثلاث مباحث .
  - **المبحث الأول:** نتناول ضمنه ماهية القطاع الفلاحي وأهميته من حيث مفهوم الفلاحة وخصائصها وأهميتها.
  - **المبحث الثاني:** فجاء بعنوان واقع القطاع الفلاحي في الجزائر حيث شمل القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة والمخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي وطرق التمويل .

- ✓ **الفصل الثالث :** الذي كان تطبيقي حيث قمنا بوضع دراستنا في دراسة تطبيقية على أحد البنوك التجارية فكانت لبنك **BADR**- وكالة الوادي- حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول:** تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** حيث تطرقنا إلى نشأة البنك و أهدافه و وظائفه و تقديمه و هيكله التنظيمي .
- **المبحث الثاني:** فكان يتحدث على سياسة الإقراض في البنك فشمل تصنيف القروض لدى الوكالة تطور القروض.
- **المبحث الثالث :** دراسة ميدانية لقرض استثماري .

و ختمنا بحثنا هذا بخاتمة عامة تضمنت الخلاصة ثم النتائج اختبار الفرضيات و التوصيات المقترحة و أخيرا آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

البنوك التجارية ودورها في تمويل الاقتصاد

تمهيد

تكتسي الدراسات المالية و المصرفية أهمية قصوى في الحياة العلمية و العملية حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية حاسمة ضمن تلك الدراسات فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق,حيث أنها الأولى في الإنشاء و الأكثر في الانتشار.حيث تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية وفي هدا الفصل سنتطرق إلى إبراز دور البنوك التجارية .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

نظرا للتطور السريع للحياة المعاصرة خاصة من ناحية المعاملات الاقتصادية لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة ولهذا سنتطرق إلى مفهوم البنوك التجارية واهم خصائصها.

المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل و يطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع[1] ،فلا يمكن أن تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما ينحصر في النشاط الأساسي المتمثل في القيام بعمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار و بنوك الرهن العقاري و ما إليها .[2]

كما يمكن تعريف البنوك التجارية :

أنها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات و تكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء تبعا للمدة المتفق عليها ،و نظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع[3] و تأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي و هذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد[4] و يعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان(الإقراض و الاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم[5].

---

[1]-زينب عوض الله, أسامة محمد الفولي,أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي, منشورات الحلبي الحقوقية, ص 99-100

[2] -حسين محمد سمحان, اسماعيل يونس يامن, اقتصاديات النقود و المصارف, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان الطبعة الأولى,2011 ,ص105.

[3] - نوي نور الدين, دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,تخصص: النقود و المالية, جامعة الجزائر,2008-2009,ص26.

[4]- محمد محمود شهاب, النقود و البنوك و الاقتصاد, دار المريخ للنشر, الرياض 1987, ص 105

[5]- ضياء مجيد الموسوي, الاقتصاد النقدي, دار الفكر, الجزائر, 1993, ص 94

- ✓ من هذه التعاريف يتضح إن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع[1] و منح الائتمان و أداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى ،و كذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر و غير المباشر)، و أهم ما ميزها قبول هذه الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية .

كما تعرف على أنها مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة و ذالك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع .

البنك هو منشاة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة[2].

فمنح الائتمان التجاري لأفراد و المشروعات من قبل البنوك التجارية إلى جانب قيامها بعمليات أخرى لتسيير المعاملات بين الأفراد و المشروعات الإنتاجية ،في حين أن جميع هاته العمليات تمتاز بقصر الأجل إذ لا تتجاوز مدته سنة واحدة لان الأموال التي تستخدمها البنوك التجارية لممارسة نشاطها تستمد معظمها من ودائع الأفراد و المشروعات و نتيجة التطور المصرفي على مستوى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية فقد كان تعريف البنوك التجارية ذو أبعاد حتمية باعتباره يعد عصب الجهاز المصرفي لأي اقتصاد بعد البنك المركزي .

و بشكل عام يصعب إعطاء تعريف دقيق و شامل للبنك بصورته الحديثة ،نظرا لاتجاه التطور المصرفي الحاصل عموما مما أدى إلى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية و لم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الاقتراض القصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد و المشروعات و خصم الكمبيالات و تقديم قروض قصيرة الأجل للتجارة و الصناعة لتوفير رؤوس الأموال ،و إنما التطور انتقل إلى ابعد من هذا و أعمق بكثير مما تداول سابقا.

[1] - مصطفى رشدي شيحة, النقود و المصارف و الائتمان, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 1999 , ص 89-90
[2]- أمين عبد الله خالد, العمليات المصرفية, الطرق المحاسبة الحديثة, دار وائل للنشر, عمان, 2000, ص 16-17

المطلب الثاني: نشأة البنوك التجارية

يعود أصل البنك إلى الكلمة الايطالية Banco (بانكو) و التي كانت تعني في البداية الطاولة لمبادلة العملات و في الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود[1].

و لقد نشأة البنوك التجارية نتيجة الظروف و المتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين فنجد أن الصيارفة في أوروبا و ايطاليا بالذات هم أول من طرق الباب .

فلقد كان التاجر و رجال الأعمال يودعون أموالهم لديه و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك و هي إيداع الأموال و كان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال و يأخذ الذهب مكدسا في خزائن الصائغ و قد ننتبه إلى الصائغ هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك ،و هي الاقتراض فقد نشأت عندما المقرض يأخذ شكل إيصال من الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) و يعطيه بدوره للمقترض وخاصة ،بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم تجارتهم العديدة من خلال تعاملهم مع البضائع[2] .

و قيام الصائغ بهذه الإيصالات لم يأت هكذا و إنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه زيادة كبيرة في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى المركز الأول للبنك التجاري

و مما يمكننا أن نقوله هنا هو تمكن رجال المصارف من اقتراضهم لأموال الغير يعد كخطوة هامة و جزئية للأمام تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية و تطور في الوظائف التي يتولاها البنك التجاري الذي بدوره يقدم ودائع للذين هم بحاجة لها ،مقابل ضمانات تعد كافية في حدود الفائدة ومعينة.

و هكذا نجد أن البنوك التجارية جمعت بين وظيفة قبول الودائع من جهة و الاقتراض من جهة أخرى.

[1]- منير إبراهيم همدي, إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات, المكتب العربي الحديث الإسكندرية, ط3, 1996, ص10-12

[2]- زياد سليم رمضان, البنوك التجارية, دار الميسرة للنشر و التوزيع, عمان الأردن,1996, ص 27.

و تعود نشأة البنوك الحديثة إلى منتصف القرن 12م حيث تأسس أول بنك بمدينة البندقية عام 1157م، ثم بنك برشلونة عام 1405م ،و تلاه بنك دريبالتو عام 1587م،ثم بنك أمستردام 1609م، و عليه فنشأة البنوك في صورتها الراهنة لم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم و إنما كانت هذه النشأة وليدة تطور كبير قام على انقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة عليها كانت تقوم بعملية الائتمان في صورتها البدائية ككبار التجار و المرابون و رجال الصاغة ،و منه جعل البنوك الحديثة تحل محلهم، فتلك النشأة أثرت على طبيعة البنوك الحديثة و على عملياتها و نجد الفضل في ذلك كما قلنا في البداية التي جذورها تعود لكبار التجار و الصاغة المرابون[1].

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية ،و لها عدة خصائص تجعلها خاصة عن غيرها في أداء وظائفها و تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي، إذ تختلف و تتنوع خصائصها حسب الأهمية و فيما يلي نذكر أهم هاته الخصائص[2] :

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة ،و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة لأخرى باستخدام شيك، و تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس و يكون ذلك بناء على طلبهم و إجراء عمليات المقايضة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى جهد ،فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع[3].
- تختص بالقدرة على الانقراض، و هذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين (إيداع وقرض) أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها، و لهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

[1]- صفية حميدة قمداني, العربي غويني, مقالة بعنوان, " دور القروض في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر" مجلة العلوم الادارية و المالية, المجلد,05.العدد01 . 2021 ص 18،17.

[2]- زينب عوض الله, مرجع سابق, ص 132

[3]- عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 2012،03-2013ص21.

- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع و القروض و الأوراق المالية ،و لا تدخل في مجالات استثمارية مباشرة في الأصول الحقيقية،بحيث إن قوانين البنوك في كثير من دول العالم، تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).
- قدرتها على إيجاد النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فان ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، و تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل اكبر عائد ممكن.
- كما أن عملية الائتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى .

المبحث الثاني: دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد

تعتبر البنوك التجارية احد أعمدة الاقتصاد ،بحيث تؤثر بالإيجاب أو السلب على مستوى النهوض بالاقتصاد ،بحيث أنها تعتمد على مواردها الداخلية والخارجية لتدعيم المنظومة الاقتصادية من ضخ أموال في السوق أو منح القروض أو قبول الودائع. ومن هنا سوف نتطرق لمعرفة موارد البنوك التجارية وأهميتها.

المطلب الأول:موارد البنوك التجارية و استخداماتها

تعد موارد تمويل البنوك التجارية هي الخصوم في ميزانية البنك التجاري ،حيث تتضمن تقريرا لمختلف البنود أو الديون التي من شانها جعل البنك مدينا سواء كان جانب الخصوم يشمل على ديون لمواجهة دائنيه أو في مواجهة أصحابه أو مالكيه ،هذه الخصوم تقوم البنوك بتوجيهها و استخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض و استثمارات مصرفية ،فهي التزامات أو خصوم عليها و بهذا فمواردها هي مطلوبات(خصومات) و بذلك تستمد البنوك مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها من مصادر متعددة و مختلفة نذكر منها:

1. الموارد الذاتية :

فالموارد الذاتية تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله و تتمثل في رأس المال المدفوع الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة[1].

أ- **رأس المال المدفوع** : و يمثل ما يدفعه المؤسسون أو المساهمون أو الاثنين معا من أموال مساهمة منهم في رأس مال البنك، و يعتبر رأس المال المدفوع النواة الأولى لموارد الصرف الذي يبدأ به نشاطه المالي و يستخدمه في شراء الأموال الثابتة و مستلزمات النشاط المصرفي[2].

1- عبد الغفار و آخرون, الأسواق و المؤسسات المالية, الجار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع, الإسكندرية, ص 115
2- احمد زهير شامية,النقود و المصارف, دار زهوان للنشر, عمان, ط1. 1993, ص 258

أو هو رأس المال الأساسي الذي يتكون من الأموال التي أسهم بها مؤسسو البنك عند نشأته، و هو ينقسم إلى عدد من الأسهم ذات قيمة متساوية و تنصرف القيمة هنا إلى القيمة الاسمية و التي تختلف عن القيمة الفعلية أو الحالية في السوق النقدية[1].

من خلال التعريفين لرأس المال المدفوع نجد في التعريف الأول انه يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته في مقابل تضاؤل أهميته مقارنة مع الموارد الأخرى ،و رغم كل هذا فهو يعتبر المركز المالي و الثقة التي تحظى بها في الجوانب المالية للبنك .

و لهذا و في سياق معين للتشريعات المصرفية تعطي حد أدنى لرأس المال المدفوع حيث من جهة أخرى لا تمنع في زيادته بعد التأسيس، و من جهة ثانية تسحبه مرهونة إلا في حالة الإشهار الإفلاس و مع ذالك ففي بعض الأحيان يمكن سحب جزء من رأسمال لمواجهة خسارة ما أو تلبية استثمار معين .

أما عن التعريف الثاني فقد يتعرض مقدار رأس المال إلى التغير أثناء حياته و نتيجة للعمليات القائمة في حالة الزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة أو بالنقصان عن طريق تخفي قيمة الأسهم ،و عليه فراس المال المدفوع يعتبر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها، و هو يعد أكثر بنود خصوم البنوك التجارية جميعا يتميز بالثبات و الاستقرار، فهو الذي يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنوك التجارية كأصحاب الودائع فرأس المال المدفوع يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعين ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله[2].

ب- الاحتياطات:

تعتبر الاحتياطات موردا ذاتيا يرتبط بنتاج نشاط البنك و تهدف البنوك التجارية من هذا النوع من دعم مركزها المال. [3]

[1]- زينب عوض الله و آخرون, مرجع سابق, ص 119

[2] - زياد سليم رمضان, مرجع سابق, ص 55.

[3] - سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف.2015/2014,ص35.

و الاحتياطات عبارة عن مبالغ مالية يقتطعها البنك من أرباحه سنة بعد أخرى و يحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم حساب رأس المال و حماية المودعين ،كما يمكن أن نعتبرها عبارة عن مبالغ مالية تقتطعها البنوك التجارية من أرباحها الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين و تقسم على ثلاث أنواع :

- **الاحتياطات القانونية (إجبارية):** و هنا يتدخل المشرع (القانون) بإلزام البنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من أرباحه السنوية و ذلك تنفيذا للقانون باعتبار انه إلزام من القانون على البنك بتكوينه.
- **الاحتياطات الاختيارية (الخاصة):** هنا نجد أن البنك بطواعية، بملء إرادته و حريته و يقوم بتكوين هذه الاحتياطات، أي يقوم باقتطاع جزء من أرباحه السنوية دون إلزام قانوني عليه والغرض هنا هو تعزيز مركزه المالي و تدعيمه.
- **الاحتياطات الخفية**: و يحصل هذا النوع من الاحتياطي نتيجة احتساب قيمة الأبنية والأراضي التي يملكها البنك فهي تسجل في الميزانية بقيمة الشراء بينما قيمته الحقيقية تكون أكثر من ذلك و الفرق بين القيمتين يشكل الاحتياطي الخفي[1].

ج- المخصصات و الأرباح غير الموزعة:

- **المخصصات**:هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية ،و ذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة معينة .

و من أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها و مخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية ومخصصات الضرائب ،و عليه يمكن اعتبار هاته الأرصدة لا تعتبر كلها موارد ذاتية إذ نجد أن هناك ما يعتبر التزاما على البنك قبل الغير ،و إنما ما يبقى من هاته الأرصدة بعد التخلص من الالتزامات الفعلية في مختلف الأغراض المخصصة من اجلها هو الذي يعد رصيدا ذاتيا للبنك

- **الأرباح الغير موزعة**: و تمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة و الأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه ،أو هي المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع هذه الاحتياطات

[1]- ضياء مجيد الموسوي, مرجع سابق, ص 165

والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل إرباح أسهم ،و قد توزع الإدارة جزء منها وستبقى جزء منها على شكل أرباح غير موزعة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع يوزعها البنك متى شاء، فنجد بذلك أن رأس المال المدفوع الاحتياطات ثابت نسبي كبير على خلاف الأرباح الغير موزعة التي تتغير من فترة لأخرى ،لذلك فهي تعتبر بطبيعتها بند انتقالي يفيد ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غاية معينة ،إما توزيعات على المساهمين أو تدعيم احتياطي أو تغطية للخسائر ،و قد تتجاوز الاحتياطات القانونية الاختيارية و السرية (التي تخصص لمواجهة تدني قيمة الأصول) قيمة رأس المال المدفوع لدى بعض البنوك التجارية التي يطلق عليها البنوك الناجحة.

كما أن الاحتياطات و المخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح و بشكل مجموع رأس المال المدفوع الاحتياطات و المخصصات و الأرباح غير الموزعة ما يطلق عليها الموارد الذاتية للبنوك التجارية و التي تشكل نسبة هامة من مجموع موارد البنك ،و رغم ذلك فهناك حسابات أخرى تعتبر بمثابة حسابات خاصة ،تعتبر هذه الحسابات خاصة و متنوعة مثل الجزء من المال غير الموزع على المساهمين و كذلك الديون معدومة لصالح البنك و غيرها[1].

2. الموارد غير الذاتية :

تعتبر الموارد غير الذاتية موارد خارجية فهي تمثل التزامات البنك اتجاه المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله سواء كانوا أفراد أو هيئات أو منشات أو بنوك أخرى ،و تمثل الموارد الخارجية بصفة عامة نسبة كبيرة من إجمالي الموارد و هي الودائع بمختلف أنواعها و القروض التي يحصل عليها من بنوك أخرى سراء كانت محلية أو أجنبية[2]

أ- الودائع الجارية أو الحسابات الجارية :

و تدعى بودائع تحت الطلب نظرا لإمكانية سحبها في أي لحظة من طرف العميل دون أن يعلم البنك مسبقا أي أن هاته الودائع تستعمل لمواجهة طلبات سحب العملاء لودائعهم إذ يستخدم الشيك كأداة للسحب متضمنة بذلك التزاما حاليا على البنك ،فهذا الأخير يكون دائما على استعداد لمقابلة

[1] خريف بشرى و آخرون, وظائف المصارف التجارية, مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية, محمد خيضر, بسكرة, ص 10
[2] رشاد العصار و رياض الحلبي, النقود و البنوك, دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان, ط1, 2000م-1420ه, ص69

طلبات السحب و في غالب الأحيان لا يحصل أصحاب الودائع على فوائد اقل من المعدلات التي يدفعها على الأنواع الأخرى من الودائع.

فهناك من الأنظمة المالية ما يمنع صراحة إعطاء فوائد على هذه الودائع ،و يسمح مثل هذا الأمر للبنوك باستعمال موارد مالية غير مكلفة ،الأمر الذي يسمح بالتوسيع بالقرض نظرا لتكلفتها المنخفضة نسبيا و استنادا إلى حرية السحب و تداول هذا النوع من الودائع، فقد اعتبرها صندوق النقد الدولي عنصرا من العناصر التي تكون العرض النقدي في المجتمع لكمية النقد المتداولة ومنه، فالودائع تحت الطلب لها خصائص تميزها عن غيرها و هو ما يدل عليه اسمها فهي دائما تحت تصرف أصحابها و يمكنهم اللجوء إلى سحبها جزئيا أو كليا متى أرادوا فلا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام أصحابها أثناء عملية السحب[1] .

ب- الودائع غير الجارية :

و هي الودائع التي تكون فيها قيود مفروضة على حرية العميل في السحب ،و لهذا يتم تداولها عادة بواسطة شيكات كالودائع الجارية، و إنما عن طريق التسويات الكتابية في دفاتر البنك بالطرح و الإضافة و هي تشكل نوعا من المدخرات التي يجمعها أصحابها لمواجهة الطوارئ أو استثمارها.

ت- ودائع الأجل :

و هي الودائع التي لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الآجال المحددة للوديعة ،و هي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا عندما يأتي موعدها، و هذا الموعد يتفق عليه العميل و البنك من البداية، كما أنها ليست ودائع جارية تماما بحكم العقبات و الشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين الطرفين، و هي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم نظرا لان إبقائها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة .

[1] ناظم محمود نوري الشمري, النقود و المصارف, دار زهران, عمان, 1999, ص166

ث- الودائع بإخطار :

و هي الودائع التي مدة انقضائها تختلف عن الودائع لأجل و لكن جوهر التفرقة بينهما هو اشتراط قيام العميل قبل السحب بمدة بإخبار و إشعار البنك برغبته في السحب و يتقاضى صاحبها فائدة نظير إيداعها ،فهذا النوع من الودائع يتيح الفرصة لتحضير الموارد اللازمة لهذه الودائع و يسنح للبنك بان يوظفها بدرجة من الحرية اقل نسبيا و تكون أسعار الفائدة المقررة لها اقل مقارنة بالودائع لأجل.

ج- الودائع الادخارية :

ح- و تمثل هذه الودائع في الأموال التي يحتفظ بها صاحبها بقصد الادخار و بدلا من أن تترك هذه الأموال عاطلة بدون استثمار فان صاحبها يودعها لدى البنوك[1] لتجميعها و من ثم لتوجيهها في المستقبل إلى وجه من وجوه الاستثمار المنتج.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

إن مباشرة البنوك التجارية لمختلف نشاطاتها يعود أساسا لما تمليه وظائفها، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها و لان البنوك وجدت بغرض المحافظة على الأموال، و نتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير و أعمق و تنوعت من القديمة منها إلى الحديثة و لهذا سنتطرق لهاته الوظائف بنوعيها و نذكر منها:

أولا: الوظائف التقليدية:

تقوم البنوك التجارية من قبل بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: قبول الودائع، منح الائتمان وأخيرا إيجاد النقود. [2]

1. **قبول الودائع** :

فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، و يعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بان يدفع له المبلغ في شكل نقود قانونية، و يترتب على عملية الإيداع فتح بما

[1]- خريف بشرى و آخرون, مرجع سابق, ص 20-21.
[2] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 37.

يسمى بالحساب المصرفي، و باعتبارها ابرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها، فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة و البنك عدة فوائد، فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص (دفتر ادخاري) ،كذالك يحصل على عائد (فائدة) على الأموال المودعة[1].

و تعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي و الادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية لتبسيط الإجراءات في التعامل من حيث السحب و الإيداع و رفع كفاءة الأوعية الادخارية، و تنقسم الودائع إلى أنواع مختلفة، و تصنف وفقا لأجل الاستحقاق كما تصنف الودائع حسب النشاط الاقتصادي فتشمل:

أ. تصنف الودائع وفقا لتاريخ استحقاقها إلى :

- ✓ **الودائع تحت الطلب**: هي الودائع التي يمكن سحبها في أي لحظة من الزمن دون إخطار البنك مقدما و لا يتقاضى العميل في مقابل إيداعها أي فائدة.
- ✓ **ودائع الأجل**: و هي الودائع التي لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الآجال المحددة للوديعة، و هي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا عند بلوغ الأجل المحدد مسبقا و منذ البداية بينه و البنك المودع فيه فتبقى هنا الوديعة لفترة ما محددة مسبقا لدى البنك لكنها ليست ودائع ادخارية بحتة لان فترة إبقائها عادة ما تكون لفترات ليست طويلة .
- ✓ **الودائع بإخطار**: و هي الودائع التي توجب على العميل القيام بإخبار و إشعار البنك برغبته في السحب قبل السحب بمدة و يكسب العميل هنا فائدة مقابل إيداعها، مما يسمح للبنك بتوظيفها بحرية اقل نسبيا من الحرية في الودائع لأجل و أسعار الفائدة المقررة لها اقل أيضا
- ✓ **الودائع الادخارية**: و تمثل هذه الودائع في الأموال التي يحتفظ بها صاحبها بقصد الادخار و بدلا من أن تترك هذه الأموال التي يحتفظ بها صاحبها بقصد الادخار، و بدلا من أن تترك

[1] - محمود يونس و آخرون, أساسيات علم الاقتصاد, الدار الجامعية للنشر, مصر, ط1,ص 32

هذه الأموال عاطلة بدون استثمار فان صاحبها يودعها ليوجهها البنك إلى وجه من وجوه الاستثمار.[1]

فالودائع الادخارية هي تجميع للمدخرات بالمعنى التمويلي، و يودعها الأفراد لآجال طويلة و يتقاضى عنها المودع فوائد، و تتجدد المدة ما لم يسحبها إلا انه في حالة سحبها يترتب عليه حرمان المودع من الفائدة التي يتقاضاها مقابل التنازل عنها للبنك لمدة معينة.

فالودائع الادخارية و لأجل اقل تجانس من الودائع التجارية فهي متعددة و متنوعة و تأخذ أشكالا عديدة إنما العامل المشترك بينهما هو حصولها على عائد يتمثل في سعر الفائدة، أما عن الودائع الجارية فقيمتها تتوقف على عدة عوامل من أهمها مستوى السوق النقدي، سياسة البنك المركزي، سعر الخصم، حجم السيولة، حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، شخصية المودع، تقلبات عامة، معدلات التضخم.... الخ.

ب . تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي:

- ✓ **ودائع البيوت التجارية:** يتماشى هذا النوع مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجاري و ما يتصف به من استقرار أو تقلب مما يستدعي دراسة أوضاع و ظروف المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير توقيت عمليات السحب المتوقعة من عملائها .
- ✓ **ودائع المنشآت الصناعية:** يرتبط هذا النوع من الودائع للسحب و الإيداع بالدورة الإنتاجية، إذ في بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام و المستلزمات الإنتاجية و دفع الأجور و الرواتب عند نهاية الدورة الإنتاجية تبدءا الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية.
- ✓ **ودائع المنشآت الزراعية:** تتعلق هذه الودائع بمواسم الزراعة بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول هذا السحب يعد منتظم موسمي للأفراد و المزارعين لمواجهة النفقات الشخصية.

[1] - العابي ايمان, البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: بنوك و تأمينات, جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007. ص 28،29.

- ✓ **ودائع المنشآت الخدماتية:** و هي الخاصة بودائع لفنادق و مؤسسات النقل و السياحة فهي تحتاج إلى مبلغ كبير لعمليات التجديد و التوسع. [1]

2. منح القروض و السلفيات:

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر و هي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية كما يطلق عليه منح الائتمان و الذي على انه علاقة بين طرفين، دائن و مدين و ذلك من خلال مبادلة قيم آجلة فهو بمثابة الثقة، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أويعطيه كفالة و ضمانة قبل الغير .

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة، ويجب أن تتوفر أربع عناصر منها: علاقة مديونية، وجود دين، الأجل، المخاطرة.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل و المتوسطة قد تتعدى إلى أموال الغير، تتعدد و تتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، و أهم أشكال الائتمان:

- الدفع تحت الحساب.
- القرض النقدي.
- فتح الاعتماد.
- عمليات الخصم.
- عمليات الائتمان بالمقابل.
- الائتمان الايجاري.
- الائتمان المقدم للتجارة الدولية[2]

[1] - إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009 ، ص 34.
[2]- خالد أمين عبد الله, مرجع سابق, ص 35.

3. إيجاد الودائع:

إيجاد نقود الودائع هي قدرة الوسطاء الماليين لتقديم قروض قصيرة الأجل و متوسطة الآجال بمبالغ تفوق قيمة الودائع، و هو ما يسمح، بفتح حساب باسم المقترض لإيداع الوديعة من جديد هذا المفهوم يعتمد على المقولة أن القروض توجد الودائع و تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها و تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لان المبالغ المودعة لديها من الأصل أي أنها توجد هذه الودائع أو (القروض) فتزيد من العرض الكلي للنقود[1] و بالنسبة للمنطق الذي تقف عنده عملية إيجاد الودائع يتمثل فيما يلي:

أ. **الدعامة الأولى:** أن توفر الثقة في مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت من جانب جمهور المتعاملين معها ليشجعهم على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم و سحبها إلا عند حاجتهم الحقيقية إليها ،و نتيجة الوعي المصرفي فالدائنين يرفضون السداد بأوراق البنك نوت و يحبذون تسديدها عن طريق الشيكات.

ب. **الدعامة الثانية:** فتتمثل في التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة يجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء تساوي على الأقل(إن لم يكن يفوق) مسحوبات البعض الأخر من ودائعهم في كل لحظة من الزمن ،و هكذا يمكن أن نتصور أن البنوك التجارية عندما تتلقى ودائع حقيقية (أولية) تحتجز منها مقدارا كاحتياطي نقدي و قانوني اختياري و الباقي تتصرف فيه لتحقيق ربح من فوائد القروض و عواد الاستثمار، فلا يمكن أن تستنزف هذه الأخيرة ما يعادلها نقدا لان قدر الائتمان الممنوح سوف يكون في صورة وديعة جديدة هاته الأخيرة تتميز عن الوديعة الأولية التي تسببت في ظهورها باسم الوديعة المشتقة نستطيع أن نحتجز جزء منها كاحتياطي نقدي و الجزء الأخر يمنح في شكل ائتمان جديد ،و بالتالي يعود جزء منه مرة أخرى كوديعة جديدة مشتقة ،و من هذا المنطلق يتمكن البنك من وديعة أولية أن يوجد ودائع جديدة وهمية يقوم بإقراضها لتعود إليه كلها

1- Ahmed silem. Gean albertin. Economie. 5eme edition dallo. Paris. 1995.p17

أو جزء منها مرة أخرى و منه فالبنوك التجارية قادرة على إيجاد نقود الودائع بأضعاف مضاعفة من حجم الوديعة الأولية و هنا يستخدم مضاعف الائتمان[1] .

$$\text{مضاعف الائتمان} = \text{الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$\text{مضاعف الودائع} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} = \frac{\text{الودائع الإجمالية}}{\text{الودائع الأصلية}}$$

نستنتج أن مقدرة البنوك التجارية على منح القروض تتوقف على[2]:

- **حجم الودائع الحقيقية**: كلما زاد مجموع الودائع زادة قدرة البنك التجاري على الإقراض و هذا باقتراض ثبات الاحتياطي النقدي و منه إيجاد نقود الودائع
- **نسبة الرصيد النقدي:** و هو ما يسمى بنسبة السيولة و المقصود بذالك هو أن البنوك تلتزم بالاحتفاظ بنسبة معية من الأصول في شكل أصل سائلة نقود أو أنواع أخرى من الأصول ذات السيولة المرتفعة و التي يمكن تحويلها إلى نقود و بدون خسارة.
- **نسبة التسرب النقدي**: قد يرغب الأفراد في الاحتفاظ بمزيد من النقود السائلة بحيث تخرج النظام المصرفي بالتالي كلما كانت نسبة التسرّب النقدي كبيرة كلما انخفضت مقدرة البنوك على إيجاد نقود الودائع
- وجود الرغبة في الإقراض و الاقتراض من طرف البنوك و من قبل الأفراد والمؤسسات و رغبة الأفراد في تحويل ودائعهم الجارية إلى ودائع توفير[3].

[1] - ضياء مجيد, الاقتصاد النقدي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2002, ص 275

[2]- عاشور سهلم, سياسة الودائع في البنوك التجارية, دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية, وكالة بسكرة, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر بسكرة, دفعة 2002-2003, ص 154-155

[3] - منير إبراهيم هندي, مرجع سابق, ص 10

ثانيا: الوظائف الحديثة:

نتيجة لمراحل تطورات و النشاطات الاقتصادية و التحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض و الإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار و امتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية و الخدمة التجارية ،هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية و نذكر منها:

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع و شراء الأسهم و السندات تبعا لارتفاع و انخفاض أسعارها و يسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.
- تحويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية ،و هي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة ،كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية وفقا للقانون
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المسحوبة عليها .
- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من اسمها ،حيث يقوم البنك بمساعدة الشركات عن طريق استلام طلبات المكتنس بأسهمها الجديدة عندما تطرحها الاكتتاب العام وفيه تلقى الدفعات الأولى من ثم تلك الأسهم مقابل العمولة .
- شراء وبيع الأوراق لحساب العملاء .
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- إصدار الشيكات السياحية.
- خدمات البطاقات الائتمانية: هي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، و بموجبها يحصل العميل على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال اجل معين و بدون فوائد.
- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشاريعهم ،حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل

وكيفية السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و البيع و التحصيل لان ذلك من مصلحة البنك ،و عليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما .

- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء و تسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم و القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع لخدمة العملاء و غيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة .[1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية ثلاثة أهداف رئيسة نلخصها فيما يلي:

1. الربح:

تقوم طبيعة نشاط المصاريف التجارية على أساس المتاجرة بالنقود و يكون الغرض الأساسي من وراء هذه المتاجرة تحقيق أقصى الأرباح الممكنة عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ،ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي و النقدي بالإضافة إلى العمولات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء خدماته و تسهيلاته المصرفية التي يقدمها للآخرين[2].

و حصيلة الإيرادات الصافية للمصرف بعد احتساب تكاليفه الكلية تمثل الربح الذي يحصل عليه من وراء ذلك النشاط المتنوع ،لذلك فان ربحية المصرف تنعدم عندما تبقى النقود أو موارد المصرف عاطلة و غير مستثمرة، لكن المصرف عليه أن لا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية ونقدية لازمة لمواجهة حالات الطوارئ و مقابلة لمسحوبات المودعين[3] .

إذن لابد أن يكون هناك وعي من طرف الإدارة المصرفية في كيفية التصرف بالموجودات المصرفية، كان تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلد فان كان انتعاش اقتصادي تتجه البنوك إلى استثمار موجوداتها في مجالات عالية المخاطرة بمردود كبير (كالقرض) و في حالة الركود

[1] شايب محمد, تأثير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: بنوك و نقود, جامعة فرحات عباس سطيف2006-2007ص 37.

[2]- خالد أمين عبد الله, مرجع سابق, ص 56.

[3] -ناظم محمود نوري الشمري, مرجع سابق, ص 200

الاقتصادي ،فإنها تحاول الابتعاد عن الاستثمار في المجالات ذات المخاطر الكبيرة والمردود المرتفع فتتجه نحو الاستثمارات ذات الضمان الكبير و المخاطر الأقل.

2. السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنوك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ،و من ثمة ينبغي على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها في أية لحظة ،و تعد من أهم السمات التي تتميز بها البنوك التجارية عن منشاة الأعمال الأخرى ،ففي الوقت الذي تستطيع فيه هاته المنشاة تأجيل سداد ما عليها من المستحقات و لو لبعض الوقت فان مجرد إشاعات عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنوك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للخطر[1] .

لأجل هذا لابد من وجود سياسة متوازنة لتشجيع الودائع و الثقة من جانب و القيام بالتوظيف و منح الائتمان من جانب آخر .

3. الأمان:

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر إذ تزيد نسبه إلى صافي الأصول عن 10% و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ،فإذا زادت الخسائر عن ذلك تكون النتيجة هي إعلان إفلاسه لذا فهو مجبر على تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس أن رأس المال الصغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم[2].

[1]-عبد الغفار حنفي, رسمية زكي قريقاص, الأسواق المالية, الدار الجامعية, الإسكندرية, ط1, 2006, ص 138-142
[2] - ضياء مجيد, مرجع سابق, ص 301

المبحث الثالث:سياسة الإقراض في البنوك التجارية

إن القروض هي الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية، وإن عملية الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، إن القروض قد تكون مقابل ضمانات مادية أو أوراق مالية أو تجارية، وقد تكون بضمانات شخصية المقرض أو شخصية ضامن آخر.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقراضية واهم أهدافها

أولا: تعريف الإقراض

إن كلمة crédit والتي أصلها كلمة لاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "crédere" تعادلها عدة معاني في العمل المصرفي وهو ائتمان،اعتماد،تسليف،قرض[1] فهي كلمة مخصصة للعمليات المالية تجمع مباشرة بين هيأة مالية ومقترض والقرض فعل يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت [2].

فتقديم قرض هو "منح الثقة أي إعطاء الحرية في التصرف الفعلي والفوري لأشخاص طبيعيين أو معنويين مع الوعد بالدفع فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار ثلاث دعائم للقرض الأجل، الوعد بالدفع،القفة" [3].

وتعرف القروض المصرفية بأنها " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.

والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ، ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات حتى انه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض

[1] شاكر قزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الطبعة2،الجزائر،ص90
[2] بخرازيعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة2 ،2000،ص108
3Faronk bonyacoup.lentreprise et le finonsement bankair;edition casaba.alger.2000.p17

المصرفية ، ووظيفة الإقراض هي الآلية التي يتم بها تحقق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية".[1]

ثانيا: أهداف العملية الاقراضية[2]

إن إقبال المؤسسة على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية فعوض إقفال الدفاتر التجارية للمؤسسة وتسريح عمالها وإعلان إفلاسها لما لا تلجا هذه المؤسسة إلى الاقتراض للقضاء على اللازمة كيفما كان مصدرها ومن ثمة يمكن تقييم أهداف العملية الاقراضية إلى:

أ- **أهداف اقتصادية:**

- تغطية العجز المالي للمؤسسة .
- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء.
- تحقيق معدل معين من الربح .
- التصنع بعناية المصرف للمقرض أثناء متابعة القرض تقنيا .
- الاستفادة من استثمارات البنوك.

ب-**أهداف اجتماعية:**

- القضاء على البطالة .
- رفع مستوى العمال اجتماعيا ومعاشيا ودمجهم في الحياة الاجتماعية .
- العناية بالمجتمع وتلبية حاجياته الحياتية ثقافيا وسياسيا .

ثالثا: تعريف السياسة الائتمانية

وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية ،وأنواع الأنشطة التي يمكنها ،وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها

[1] - عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وادارتها،الدار الجامعية الاسكندرية،2000،ص10،103

وأنواعها وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية ،ويعني الائتمان كافة عمليات التسليف والتوظيف والإقراض التي يقوم بها البنوك مهما اختلفت مسميات هذه العمليات.

وللوصول إلى قرار ائتماني سليم يجب أن يكون داخل إطار وأهداف السياسة الائتمانية للبنك،وهي تختلف بعض الشيء من بنك لآخر تبعا للظروف الخاصة بكل بنك ،والتي من شانها تحديد الخطوط العامة التي تحكم نشاط البنك في مجالات منح التسهيلات الائتمانية بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام أمواله بهدف أفضل عائد.

ويلي مرحلة القرار الائتمان مرحلة تالية هامة تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة،ولها وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال المودعين،وذلك بمتابعة حسن استخدام التسهيل الائتماني ،سواء في الغرض الممنوح من اجله أو في مراحل الاستخدام والتنفيذ،لاتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت تغيرات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها البنك في قرار منح الائتمان مثل:تدهور سمعة العميل ومركزه المالي.

ويجب مراعاة أن التنافس بين البنوك يجب أن يكون على أساس رفع وتحسين مستوى الخدمة المصرفية وتنوعها ،وليس على أساس التهاون في الالتزام بالقواعد أو الأعراف والأصول المصرفية المستقرة والمتعارف عليها في مجال منح التسهيلات الائتمانية.[1]

المطلب الثاني:أنواع القروض المقدمة من طرف البنوك

أولا:القروض والسلف القصيرة الأجل

ولا تزيد آجالها عن سنة وهي الجانب الأكبر من قروض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها،وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء ،وقد يتحدد لها برنامج زمني للتسديد بحيث تحل موارد العملاء الذاتية تدريجيا محلها أو تحدد تلك القروض والسلف في تواريخ استحقاقها بشكل دوري من عام لآخر ،وبذلك تتلاشى من الناحية العملية والفرق بين هذه القروض القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل بما يجعل الفارق بينهما فارق نظري،غير انه يتعين عدم تجديد البنوك لهذه القروض القصيرة الأجل تلقائيا دون التحدث من تناسبها من المتطلبات الحقيقية لنشاط العملاء،

[1] صلاح الدين حسن السيسي،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وغسيل الأموال،عالم الكتب،القاهرة،2003،ص16

بل يتعين تصفيتها إذا توافرت لدى البنك مؤشرات تعثر نشاط العميل ، حيث يقوم البنك بتعديل شروط التعاقد أو إلغاؤها حتى قبل تاريخ استحقاقها.

ثانيا: القروض المتوسطة الأجل

وتتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية ويحدد لها برنامج للسداد ويرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة ،والتي تظهرها الدراسات الاقتصادية للمشروع المقترض والاحتياجات الحقيقية للعميل.

ثالثا:القروض الطويلة الأجل

وتزيد آجالها عن خمس سنوات ،وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة لتطوير مشروعات قائمة.[1]

كما انه يشتمل الائتمان الايجاري الذي يقوم بموجبه البنك بتأجير أصول مادية للمؤسسات الاقتصادية وإمكانية التنازل عنها في نهاية العقد.

رابعا :تبويب القروض بحسب الغرض.

ا-القروض الاستهلاكية[2]: وتستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي ،أو لدفع مصروفات مفاجئة لايمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ،ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل ،تحويل الموظف للمراقبة على البنك ،ضمان شخصي آخر،أوراق مالية،رهن عقاري.

ب-القروض الإنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل وشراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل وتكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع ،وتتوافر في

[1]- صلاح الدين حسن السيسي،مرجع سابق،ص38،39
[2] -عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص113،114

هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك.

وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة لرفع قيمة القرض ،ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل.

ولا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض بحكم المجمدة ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها ،ولكن لايوجد ما يمنع من قيام البنوك التجارية بمنحها لأنها قد تكون اكبر سلامة من سندات مشروعات أخرى ،مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل والحصول على ضمان عيني كبير كرهن مصنع،وألا تطول فترة الوفاء أكثر من خمسة سنوات كحد أقصى وان يستهلك القرض تدريجيا أطول فترة استحقاقه وان يضع البنك قيودا على النواحي المالية للمقترض ،مثل توزيعات الأرباح وطريقة استعمال الأموال المقترضة،ومنع رهن باقي الأصول أو الإيراد.

هذا بالإضافة إلى ضرورة ألا يزيد هذا النوع من القروض الرأسمالية عن نسبة محددة من رأس مال البنك واحتياطاته ،وعموما يتخصص في هذا النوع البنوك المتخصصة.

ج-القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية،وطابعهما موسمي ،وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض ،فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ،ومنها ما يفضل أنشطة أخرى وتفضل البنوك التجارية، هذا النوع فما عداه لملائمته أي تمثيل الودائع وخصوصا الودائع تحت الطلب بنسبة كبيرة من مواردها المالية ،لذا تمثل القروض التجارية نسبة كبيرة من استثماراتها ،لأن معظم هاته القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير وتحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض مثل السندات الاذنية التي تحمل وعدهم لدفع قيمة القروض في تواريخ استحقاقها ،بالإضافة إلى تقديم ضامنين آخرين وتسلم كمبيالات مسحوبة على عملاء المقترضين.

د-القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب

أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية ،وتمنح أيضا لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية وفي كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشترات،عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من المقترض قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى وفي حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

المطلب الثالث :مكونات سياسة الإقراض في البنوك التجارية

أولا:تحديد المنطقة الجغرافية التي يرغب البنك منح قروض فيها

تعد من أهم مكونات السياسة الاقراضية ومن إستراتيجية إدارة الائتمان والتي تشكل نقطة مهمة في عمله الدائم ،وهي ضرورية لتحديد المنطقة التي تتعامل معها،أي تحديد الحصة السوقية مقارنة مع الإدارات المنافسة لها ،وتتوقف حول المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها:[1]

- حجم الموارد المتاحة
- المنافسة التي يواجهها البنك في المناطق المختلفة ،طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان.
- مدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم فيه والرقابة عليه.

ثانيا:تحديد تركيبة الائتمان وهيكله.[2]

بمعنى أن تنوع التسهيلات حسب الأنواع المختلفة،أي أن تحدد نسبة من الائتمان للقروض قصيرة الأجل،وأخرى طويلة الأجل ،كما تحدد نسبة من التسهيلات تمنح لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ،كما تحدد نسبة لتمنح في الحساب الجاري المدين ،وأخرى في القروض ،وثالثة في الكمبيالات المخصومة وهكذا .

وكذلك الأمر في التسهيلات الغير مباشرة ،كان يحدد حد أقصى للتسهيلات في الكفالات، وحد آخر للاعتمادات المستندية وهكذا .

ويعتمد المصرف في تحديد أنواع القروض التي يمكن أن يمنحها على:

[1]- حمزه محمود الزبيدي،ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،الوراق للنشروالتوزيع،عمان،الاردن،2002،ص199.
[2]- هشام جبر ،غدارة المصارف عن الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2008،ص233،232

1. اجل القرض:

يعتمد اجل القرض على حاجة المقترض والظروف الاقتصادية، وكلما طال اجل القرض زادت مخاطره الائتمانية بسبب تأثيره على سيولة البنك ،ويجب أن تسمح السياسة الائتمانية بتجديد اجل القروض القصيرة في الحالات الاستثنائية ،كما يجب أن تأخذ السياسة الائتمانية بالحسبان أن تمنح قروضا لتمويل رأس المال العامل أولا تاركة تمويل رأس المال الثابت للمصارف المتخصصة ،وان تأخذ في الاعتبار عند دراسة الطلب السيولة الذاتية للقرض، أي أن يكون الغرض من القرض قادرا على سداد القرض.

2. المخاطرة الائتمانية:

يجب أن تعمل البنوك جاهدة على تقليل المخاطر الائتمانية بإتباع الخطوات التالية:

- أن تكون غالبة القروض قابلة للتحصيل دون مراقبة كبيرة من البنك.
- أن يسعى البنك لتحصيل اكبر قدر ممكن من القرض عندما يعاني المقترض من المشاكل.
- تقليل خسائر ما أمكن عندما يضطر البنك لذلك ،كان يتنازل عن بعض الفوائد أو كلها في سبيل تحصيل أصل القرض.

ثالثا: مشاركة البنوك الأخرى في منح القروض الكبيرة

فعند تقديم طلب للحصول على قرض كبير ،يلجا البنك إلى احد الخيارات التالية:

- رفض الطلب .
- التقدم إلى البنك المركزي للحصول على موافقة على منح القروض.
- الاشتراك مع بنوك أخرى لمنحه وذلك لتكوين ما يسمى بالقروض المجتمعة وتعني دعوة عدد من البنوك لمشاركته في منح هذه القروض ،حيث يساهم كل من هذه المجموعة من البنوك بتقديم نسبة من هذا القرض.[1]

[1] فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مقالة بعنوان " واقع تمويل قطاع الفالحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, المجلد,13 العد01، 2020

رابعا: وضع سياسة واضحة لتسعير التسهيلات الائتمانية.

تشمل تحديد سعر الفائدة الذي سيتقاضاه البنك والمصاريف والعمولات الأخرى،وتحدد السياسة الاقراضية أسعار الفوائد والمصاريف التي ستتقاضاها على القروض طبقا لما يلي:

- تكلفة الودائع.
- درجة المخاطرة التي يتحملها البنك من عملية الإقراض.
- تكلفة إدارة القرض.
- علاقة البنك مع المقترض.
- المنافسة بين البنوك.
- الرصيد المعوض:وهو ما يمكن أن يبقيه المقترض من مبالغ لدى البنك ليعوض البنك عن الخدمات التي يقدمها له.

خامسا: تحديد الضمانات التي يقبلها البنك.

سبق الإشارة إلى تبويب القروض حسب أنواع الضمانات ،مع مراعاة انه عندما يقوم البنك بمنح قروض مقابل ضمان عيني فانه يراعي أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش أو المارج وعادة تختلف نسب الهامش على الضمانات المختلفة من بنك لأخر وذلك في ضوء القواعد الاسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن،ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف ،ثبات القيمة السوقية،ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل.

ويراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى، مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان وعدم القابلية للتلف بسهولة، وإمكانية تخزينها بتكلفة معقولة وسهلة الجرد وألا يكون سبق رهنها.

ويبقى الهامش دائما موجودا لان المبلغ المستحق للبنك ليس فقط قيمة القرض وفوائده،بالإضافة إلى أن هناك دائما احتمال أن تنخفض قيمة الضمان إذا ما اضطر البنك لبيعه.

سادسا:معايير أهلية العميل للإقراض وتحديد مستندات الائتمان.[1]

ويعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض والفوائد في الموعد أو المواعيد المحددة ومدى رغبته في ذلك.

ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر سياسة الإقراض حيث يتوقف عليه عنصر عملية الإقراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمه،والمقصود بقدرة العميل هنا قدرته عن سداد القرض وفوائده من إيرادات نشاط هذا المقترض وتشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقترض للاقتراض للنواحي التالية:

- سمعة العميل.
- مدى مكانة مركزه المالي.
- مدى كفاية إيراداته لسداد القرض وفوائده.

كما أن إدارة الائتمان يجب أن تستند في قرار منحه على بعض المستندات مثل:[2]

- طلب منح الحصول على قرض.
- الحسابات الختامية للعميل خلال عدد من السنوات.
- المستندات الخاصة بالضمان.
- وثائق التامين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان.
- التقارير السابقة للقروض.

سابعا:مكونات أخرى تشملها سياسات الإقراض.[3]

1. **التسهيلات الائتمانية:** وهي الحد الأقصى للأموال التي يبدي فيها البنك استعداده لمنحها للعميل خلال فترة زمنية محددة غالبا عشرة أشهر,ويحتفظ البنك لنفسه بالحق في إيقاف صرف التسهيلات عند تغير الحالة للمقترض ،أو عندما يستخدمها العميل لغير الأغراض الممنوحة من اجلها وعندما يستعمل العميل جزء من هذه التسهيلات فهو يدفع عنه الفائدة المتفق عليها.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص123.
[2]- حمزة محمود الزبيدي،مرجع سابق،ص203.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص124،123.

2. **الارتباطات:** حيث يحرر اتفاق مكتوب بين العميل والبنك ويوضح فيه الشروط والقيود ومسؤولية كل من الطرفين اتجاه الآخر،ويتضمن وعد من البنك لإقراض مبلغ معين خلال فترة محددة يقبل العميل اقتراض المبلغ المسموح به ودفع فائدة وعمولة عن المبالغ غير المستعملة منه،علاوة على ذلك غالبا ما تكون المدة الموضحة في الارتباط أكثر من عام في حين لا تزيد مدة التسهيلات عن عام ،وتعد الفائدة أو العمولة المدفوعة عن المبالغ غير المقترضة تعويضا للبنك نظير احتفاظه بالأموال عاطلة لديه أو في شكل شبه سائل لإعطائها للعميل عند الطلب، ونظير تسديد سعر الفائدة عن الأموال التي يقترضها في المستقبل، وليساعد ارتباط العميل على تنظيم طرق التمويل لمشروعاته في المستقبل مع معرفة أسعار الفائدة أو تكلفة التمويل.
3. **الاعتمادات الدائرة:** وتنشا بموجب اتفاق بين البنك والعميل ،الحد الأقصى الذي يمنح في فترة محددة ،غالبا أكثر من عام والشروط الايجابية والسلبية التي يلزم العميل بمراعاتها ،وأسعار الفائدة على المبالغ المقترضة والمبالغ الغير مقترضة ،ومواعيد دفعها،وهي في ذلك تشبه التسهيلات والارتباطات والقروض طويلة الأجل وتختلف الاعتمادات الدائرة عنها في أنها تعطي العميل حرية الاقتراض والوفاء بالقرض وإعادة الاقتراض كما يشاء ألا تزيد قيمة ما يمنح له عن الحد الأقصى الموضح في الاتفاق.
4. **تصفية القروض:** شروط الوفاء بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض لتطبيقها يجب إيضاح طرق السداد إلى العميل قبل منحه القرض والحصول على موافقته عليها فإذا لم يقبلها العميل فما أن يستثنى من القاعدة العامة لسبب معقول أو يرفض طلبه وتتبع بعض البنوك سياسة التصفية السنوية للقروض ،فيما عدا القروض الإنتاجية وقروض المشاركة،وتعمل هذه السياسة على رفع درجة سيولة القروض البنكية ومن ثم سيولة البنك وتحسين المركز الائتماني للعميل.
5. **الحد الأدنى لرصيد المقترض في البنك:** حيث تطلب بعض البنوك من العملاء الاحتفاظ برصيد معين من قيمة القرض كوديعة لديها ويرى البنك أن الاحتفاظ بهذه الأرصدة لن يغير العميل في شيء،حيث انه دائما ما تكون لديهم أصول نقدية لمقابلة مصاريف التشغيل وإذا كان الحل كذلك فمن الواجب الاحتفاظ بهذه الأموال لدى البنك المقرض الذي يقوم بالتسهيلات والارتباطات الاعتمادات والقروض،ويرى العميل أن هذه الأرصدة ماهي إلا طريقة لرفع سعر الفائدة الحقيقي

فمثلا إذا اقترض ألف دينار لمدة عام ،بفائدة8% وكان الرصيد20% يكون سعر الفائدة الحقيقي 8.75%.

خلاصة الفصل:

إن البنوك التجارية عرفت تطورا هاما في نشاطها, المصرفي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية,بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالارتباط والتطور التكنولوجي المعاصر فأصبحت تعمل على مسايرة, الثورة العلمية والتقنية,عن طريق استغلال منجزات التطور العلمي والتكنولوجي في تطوير خدمات البنوك وإيصالها ما أمكن إلى متعامليها من عملات ومنشات الأعمال على وجه التحديد فقد كان من أهم الاعتبارات في الماضي الوفاء بمتطلبات العمليات البنكية التقليدية الداخلية وإلا أن رياح التطوير, والتغيير أدت إلى انه لم يعد النشاط البنكي مقتصرا على العمليات الداخلية بل شملت المعاملات والمبادلات الدولية .

فقد أصبحت البنوك التجارية عبارة عن محطة كل المتعاملين الاقتصاديين بحيث يتعاملون معها بشكل كبير في وقتنا الحالي .

الفصل الثاني:

القطاع الفلاحي وطرق تمويله في الجزائر

تمهيد

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، وسنتطرق لذلك من خلال معرفة مفهوم الفلاحة وتطور القطاع الفلاحي في الجزائر وآفاق القطاع الفلاحي.

المبحث الأول : مفهوم الفلاحة وأهميتها

إن الفلاحة كانت موجودة من العصور الأولى قبل الميلاد إلا أنها كانت عبارة عن زراعة بدائية تهتم بالاكتفاء الذاتي للفرد فقط بالوسائل التقليدية وبدأت تتطور مع التقدم العلمي وتوفر الوسائل الحديثة اللازمة للفلاحة العصرية.

المطلب الأول : مفهوم الفلاحة

هناك عدة تعاريف تخص مفهوم الفلاحة ،وهذا التنوع هو سبب وجود عدة اختلافات بين المفكرين الاقتصاديين ، وقد ارتأينا ذكر أهم التعاريف التي تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي .

1. **مفهوم الفلاحة** : إن كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة agrée أي الحقل أو التربة وكلمة culture أي العناية والرعاية [1] .

غير أن هذا التعريف لا يعكس ولا يفسر لنا بقية النشاطات الفلاحية الحديثة كتربية الحيوانات وزراعة البساتين والأشجار وصيد الأسماك...الخ.

إن الفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه كما تقوم الفلاحة الحديثة بتحسين النبات ومستلزمات الفلاحة من آلات وأسمدة و ببذور ، وأدوية لمقاومة الأمراض والآفات الزراعية .[1]

كما أن النشاطات الفلاحية تهتم بكثير من الخدمات الفلاحية ، والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاطات الفلاحية.

[1] – الدكتور محمد سعيد الفتيح , مبادئ الاقتصاد الزراعي, 1980 , 1981, ص 23.
[1] - عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفالحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر ,3 ,2011-2012, ص71.

تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (الفاو FAO)[1]:

إن تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة يعتمد على التعريف الحديث والضيق للفلاحة فهو لا يقتصر فقط على البحوث الفلاحية والإمداد بالمستلزمات الفلاحية وكذلك تحويل للمنتجات الفلاحية، بل يعتمد على مجموعة من النشاطات كالآتي :

تعريف حسب النشاط :

إن الفلاحة من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق ، أما من حيث المدلول الاقتصادي فلها معنى أخر، إذ أن الفلاحة والعلاقة الفلاحية تشير إلى تحديد مجموعة تاريخية متميزة ترتبط بعلاقة طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض، انطلقت في صراعات ضمن علاقات فلاحية ، فعندما تقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض.

غير أننا نلاحظ في بعض الأحيان أن كلمة الفلاحة والزراعة لها نفس المعنى أو المدلول،فمثلا عندما نقول فلحت الأرض أي زرعتها ، وأن الدولة قدمت مساعدات ومالية للفلاحة أي للزراعة.

ويشير الأستاذ " زمران" إن الفلاحة تشمل كل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان .

وحسب هذا التعريف فان الأنشطة الفلاحية تقتصر على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج،غير أن هذه الأعمال المنتجة لا تجد لها تعريفا بالضبط ، فأين تبدأ الأعمال المنتجة وأين تنتهي كما أن الكاتب يحصر الأعمال المنتجة فقط في فئة عمال الأرض أي أنه أسقط من مفاهيمه مختلف الفئات الفلاحية التي تقوم بجملة من الأنشطة الفلاحية.[2]

[1] - حالة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO , مذكرة تفسيرية 1987, 1988 .
[2] - مجدولين دهينة, استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية و تمويل, جامعة بسكرة, 2016-2017, ص05.

ومن جهة أخرى لا نجد الكثير من الأنشطة الفلاحية في تعريف "زمران" إذ أن الأنشطة الفلاحية لا تقتصر على عملية الإنتاج النباتي والحيواني بل أنها تشكل أيضا الخدمات المتعلقة بإصلاح الأراضي والهندسة الفلاحية ، والبيئة والخدمات المتعلقة بالري والصرف والتشجير وحماية الغابات ومقاومة التصحر والصيد البري وغير ذلك من الأنشطة الزراعية.

ونستخلص مما سبق أنه إذا كانت الصفة الملازمة لتعلق الفلاح بالأرض وبالتالي تحديد هذه المجتمعات والكيانات الاجتماعي ، ومدى ارتباطها بالأرض ، وفي حالات كثيرة مدى ارتباطها بعلاقات اجتماعية واقتصادية ، إن ذلك أفرز عدم الوضوح والدقة في وضع مفهوم شامل يعكس بدقة هذه المجتمعات الفلاحية .

إذ أننا نتكلم عن الفلاح سواء كان في النظام الإقطاعي أو في النظام الرأسمالي أو الاشتراكي وعن الفلاح النظام الانتقالي غير واضح الملامح.

وفي كل هذه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة والمتناقصة لا يمثل صفة ومفهوم الفلاح نفسها في كل هذه المجتمعات والأنظمة السالفة الذكر.

ويعتبر " تقي الدين المقريزي[1]" في كتابه تحت عنوان " تاريخ المجاعة في مصر " فقد أرجع أسباب ظهور المجاعات في مصر إلى قلة منسوب مستوى المياه في النيل والناجم عن قلة سقوط الأمطار ، ومعنى ذلك أن الفلاحة عندما تتوفر لها الشروط الضرورية فإنها تطرد الشر وتجلب الخير والغذاء لا للبشر فحسب , ولكن حتى الحيوان أيضا .

غير أن موقف الفكر التجاري يكون سلبيا تجاه العمل الإنتاجي, خاصة العمل الفلاحي نظرا لاعتماد أصحاب هذا الفكر على اعتبار أن الثروة تكمن فقط في تجارة النقود المعدنية من الذهب والفضة.

[1] - تقي الدين المقريزي , تاريخ المجاعة في مصر , ص 68.

✓ **الفلاحة في الفكر الطبيعي**

لقد اشتهر "فرانسوا كيني" ثم الطبيعيون من بعد الذين اعتمدوا على القطاع الفلاحي الذي يعتبروه القطاع الوحيد المنتج ،أما باقي القطاعات فهي مجرد متممة أو " عقيمة " ، فالفلاحة هي وحدها التي تؤدي إلى إنتاج كمية من المحاصيل أكبر من البذور التي استخدمت والمواد التي استهلكها الفلاحون.

ويعرف "كيني " أن الثورة تيار متدفق وليس رصيد من العملة كالذهب والفضة كما كان يعتقد التجاريون.

✓ **الإنتاج الفلاحي عند كيني**

لقد اعتمد كيني في تحليله لجدوله الاقتصاد على فرض أن هناك ثلاث وظائف أساسية موجودة في المجتمع : وظيفة إنتاجية ، وظيفة سياسية (السيادة والحكم) ، وظيفة استهلاكية ،فالوظيفة الأولى هي من اختصاص طبقة الفلاحين أما الوظيفة الثانية فهي تصيب أصحاب السيادة والقرار ، أما الوظيفة الثالثة فتتولاها التجار والحرفيين ، ويصنف كيني الأراضي الفلاحية إلى نوعين[1] :

- الأراضي الفقيرة .
- الأراضي ذات المردود الضعيف : والتي تساهم بقسط ضعيف في الناتج الصافي الكلي ، و بناء على تصنيف كيني ، فانه يشكل لدينا نظامان للإنتاج الفلاحي :

- نظام يعتمد على تكثيف الإنتاج في الأراضي الفلاحية الخصبة وتربية الحيوانات بشكل حديث باستخدام رأس المال ثابت ورأس مال متداول وإتباع نظام الدورات الزراعية للرفع من مرودية الأراضي وزيادة الإنتاج الحيواني.

[1] -قزومي حميد, مغزوز زكية, دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر, أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية, جامعة المدية28-29, أكتوبر.2014

- النظام ذي الفلاحة الواسعة ، والذي يقوم أساسا في الأرض الفقيرة حيث تكون فيه طرق الفلاحة وتربية الحيوانات تقليدية ، مع غياب الاعتماد على الرأس المال، والوسائل الفنية ، بهدف تحسين المرودية الإنتاجية .

ونلاحظ أمن " كيني " يركز أساسا على الوحدات الإنتاجية الكبيرة، في خلق فائض في الإنتاج وتنظيمه و يستبعد الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ذات الاستهلاك الذاتي ،أي أن تركيز أفكار كيني على الوحدات الإنتاجية الكبيرة مع استعمال الزراعة.

✓ **الفلاحة في الفكر الكلاسيكي**

لقد اهتم الفكر الكلاسيكي بالفلاحة, خاصة " ادم سميث " و "ريكاردو " فحسب سميث فأن الفائض الفلاحي الذي ينتجه الفلاحون في الريف ،يعتبر بمثابة الغذاء الأساسي لسكان المدينة .

غير أن مجمل تحاليلهم الاقتصادية (الزراعية) اصطدمت بمسائل غيرت من اتجاههم واهتماماتهم ،لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

إذ أن الإنتاج الفلاحي يعتمد أساسا على عنصر الأرض ، هذا العنصر محدود وهو يختلف بحسب المناطق الفلاحية الخصبة وأن التوسع فيها وزيادة خصوبتها تتطلب نفقات ورأس مال كبير وبناء على ندرة الأرض الفلاحية ، ونوعيتها وخصوبتها وينجم عليها ريع ويتحصل على أصحاب الأراضي الفلاحية ويشير " ريكاردو " بأن الإنتاج الفلاحي يتصف بقانون تناقص الغلة ، وحصة الريع الذي يأخذها أصحاب الأرض الفلاحية تشكل عوائق للتنمية الفلاحية ، أي أنه بقدر ما نقدم بالإنفاق والتوسع في زيادة خصوبة الأرض ، بقدر ما تزداد حصة أصحاب الأراضي الفلاحية وبالتالي تتقطع كمية الإنتاج الزراعي ، كما أن هذه الاستثمارات تساهم في زيادة أسعار المواد الغذائية .[1]

[1] - قزومي حميد, مغزوز زكية, دور القطاع الفلاحي في ساسة التشغيل بالجزائر, أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان :القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية, جامعة المدية28-29, أكتوبر,2017 ص 59.

ويعني ذلك أن الاستثمارات في الأرض أي في الفلاحة لا تساهم في التنمية الاقتصادية ، وهذا حسب استنتاجات الكلاسيك .

فالبضاعة هي أداة السياسية لتطور جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكان ذلك انعكاسا وتجسيدا للتطور الصناعي وللثورة الصناعية في بريطانيا آنذاك .

✓ **الفلاحة في الفكر الاقتصادي الحديث[1]**

لقد سبق وأن ذكرنا أن النشاط الفلاحي (الزراعي) لا يعتبر مجالا لإنتاج فائض عمالة للتنمية الصناعية وذلك كما كان ينظر إليه الاقتصاديون في السابق.

إن التطور العلمي أحدث تطورات جذرية في الوسط الريفي ،وفي بناء القاعدة الإنتاجية الفلاحية ، فالثورة الصناعية التي جرت في أوروبا قبل قرنين من الزمن غيرت طرق الإنتاج التقليدية .

فالمعدات الحديثة والسلالات المحسنة ، ومنجزات العلوم الفلاحية والكيمياء والبيولوجيا وغيرها من العلوم الأخرى ، ساهمت بشكل ايجابي في تحويل القطاع الفلاحي إلى قطاع فعال في التنمية الاقتصادية .

نستنتج من خلال التعريفات السابقة للفلاحة (الزراعة) أنها تشمل أي إجراء يقوم به المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف ، والجلود وتربية الدواجن والنحل ودودة القز ، كما تشمل الزراعة أيضا عمل يجري بالمزرعة لاحقا أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول وتسليم للمخازن أو الوسطاء .

[1] - محمد يدو, أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية – حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر2014.

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة

1. التأثر البطيء للفلاحة بالتقدم العلمي:

من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الإنتاج العلمي،إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم التغذية والحيوان والنبات وأمراضها[1].

وتحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفة نتائجها، وذلك بسبب التغيرات الطبيعية,ولذا فقد بقي الجهل مخيما على الفلاحة أطول مما هو مخيم على الصناعة ،فإذا نجح احد الفلاحين في إجراء تجربة جديدة فان ذلك يعني أن النجاح يتطلب وقتا طويلا،لأن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة الأمد أما دورة الإنتاج الصناعي فهي قصيرة ،وقد تؤثر التجارب الفلاحية وزيادة على ذلك فالتجارب الفلاحية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر للفرد الانتفاع بها ولكن لها عائد عظيم على المجتمع ،لذا تقوم الحكومات بنشر التجارب الفلاحية على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة ،والمشكلة التي تواجهنا في الفلاحة الآن لا تتمثل في اكتشاف معلومات فلاحية جديدة بل نشر المعلومات المتوفرة وتطبيقها والاستفادة منها[2].

2. خضوع الفلاحة لقانون المنافسة الحرة perfect compétition:

يقوم بإنتاج المحاصيل الفلاحية عدد كبير من الفلاحين, وينتج كل واحد منهم جزءا لا يكاد يذكر إذ قيس بالإنتاج الكلي .فإذا أراد احد الفلاحين أن يغير من إنتاجه فان تأثير ذلك على المحصول قليل,ويصبح هذا أيضا إذا غير طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدي العاملة والأسمدة والمحسنات الفلاحية ,فالفلاح لاستطيع السيطرة على أثمان السلع الفلاحية وعليه أن يقبل ثمن السوق أراد أم لم يرد .وهذا ناتج على عدم استطاعة الفلاح تحديد إنتاجه ,لان المحصول بعد فلاحته لا يمكن التحكم في زيادته إذا دعت حالة الطلب إلى ذلك حيث أن في الفلاحة لكل محصول موعدا لاتصلح فلاحته بعد.ومن هنا يظهر أن تحديد كمية الإنتاج في الفلاحة أمر صعب التنفيذ.

[1]- د.لبيب سعد القيثاوي,دعائم الانتاج العالمي والتجارة الدولية,ص33,18
[2] - د.لبيب سعد القيثاوي,مرجع سابق,ص36,35

3. خضوع الفلاحة لقوانين التكاليف المتزايدة:[1]

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة وعلى هذا فإذا أريد زيادة الإنتاج الفلاحي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية , إلى حد تضطر فيه إلى اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية خصبة ,أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية وبذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلية في العملية الإنتاجية الفلاحية , فتضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

4. عدم مسايرة الإنتاج لانخفاض الأسعار:

أظهرت الدراسات أن الإنتاج الفلاحي يزداد مع زيادة الطلب ،ولكن مسايرته إلى انخفاض الطلب بطيء جدا وبسبب هذا البطء هو أن الأرض عامل ثابت ويستمر استغلالها عادة مادامت تغطي التكاليف المتغيرة ،حيث انه عندما تنخفض أسعار المنتجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الإنتاج السابق لاعتقاده بان هذا الأخير له من أن يترك حقله بورا فيبحث عن عمل آخر ،وعلى هذا تنزل أسعار المحاصيل الفلاحية في الأزمات الاقتصادية نزولا معتبرا.

5. نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الفلاحة:

تقدر نسبة الأموال الثابتة المستغلة في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة،حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج ،وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل للإنتاج إلى إنتاج آخر ،أي بطريقة أخرى عدم خلق منتوج آخر،بحيث التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها سواء استغل أرضه أو لم يستغلها.

[1]- د.عبد الوهاب مطر الداهري,الاقتصاد الزراعي,جامعة بغداد,طبعة79,ص50,49.

6. فترة الانتظار طويلة في الفلاحة بسبب موسمية الإنتاج الفلاحي:[1]

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدئ تشغيل عوامل الإنتاج,وبين الحصول على الإنتاج طويلة حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل أربعة أشهر والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة أشهر ،أي إن دورة الإنتاج الفلاحي طويلة،بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان.

7. توفير الغذاء:

تعتبر الفلاحة مصدرا أساسيا للمواد الغذائية لعيش السكان وتوفير المواد الضرورية وترقية نوعية الغذاء وذلك حسب الاحتياجات المتنامية للأفراد في المجتمع،وعلى هذا الأساس فان جميع الدول في العالم تولي أهمية كبيرة لتنمية وتطور الإنتاج الغذائي وذلك حتى يستجيب للنمو المتزايد لعدد السكان وأيضا حتى يتماشى مع تطورهم الاقتصادي والاجتماعي فبقدر ما يتطور المجتمع كما وكيفا بقدر ما تتطور وتتغير احتياجات السكان للمواد الغذائية من حبوب وألبان وفواكه واسماك.....الخ.

وباعتبار الغداء له مكانة إستراتيجية ،فان الدولة التي تستطيع توفير غذاء لسكانها تحافظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي وتساهم في التنمية الاجتماعية إذ أن البلدان المتقدمة أصبحت بفعل تطورها في جميع المجالات لا تشكو من النقص في المواد الغذائية الرئيسية وذلك على عكس البلدان النامية.

فبالرغم من أن هذه البلدان تعتمد أساسا على نشاطها الفلاحي غير أنها تشكو من النقص لأنها لم تتمكن من إنتاج المواد الغذائية الضرورية للسكان ،وبالتالي محاولة ضمان أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي ولا تقتصر على إنتاج المواد الغذائية[2] بل أهميتها تتزايد في ضرورة تلبية مختلف الطلبات والاحتياجات المتنامية لبعض المنتجات الصناعية الأخرى كالمواد الزراعية اللازمة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية والنسيجية والبلاستيكية وغيرها من الصناعات الأخرى.

[1]- غردي محمد, القطاع الفلاحي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر2012.03.

[2] - د,عبد العزيز هيكل,التصنيع الزراعي في البلدان النامية ,بيروت,دار النشر,1976,ص102.

كما تعتبر الفلاحة أداة توفير رأس المال والمواد الأخرى لتنمية المشاريع الاقتصادية بواسطة الصادرات الفلاحية الخارجية.

وان كان للفلاحة هذا الدور الهام ،فان أهميتها كبيرة في مجال التشغيل وخلق مناصب الشغل وفتح أفاق واسعة لنمو القوى العاملة الريفية وتطوير مجالات الأنشطة والخدمات الفلاحية وتنويعها.[1]

وفي العصر الحالي تهتم الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بالتنمية الفلاحية والريفية ونكاد لا نجد دولة لا تولي لها اهتماما خاص,بوصف الفلاحة مصدرا حيويا للغذاء والمواد الأولية الزراعية،وأيضا مصدرا لتوفير العملة الصعبة ،وبوضعها كذلك مجالا واسعا لتوفير مناصب الشغل .

وعلى هذا الأساس,فان الكثير من دول العالم الثالث الآن أصبحت تهتم ببعض السياسات الفلاحية من اجل تنمية وتطوير أهم منتجاتها الفلاحية والغذائية التنافسية،وذلك لغرض زيادة مبادلاتها التجارية مثل الو.م.ا وبريطانيا،فرنسا،وبعض البلدان مثل المغرب،مصر والجزائر.

كما تعتبر الفلاحة وسيلة هامة من اجل الحد من استيراد بعض السلع الفلاحية ،وذلك عن طريق تطبيق نموذج إحلال الواردات الفلاحية،فإذا كانت بعض الدول ترى إيراداتها من المواد الغذائية الفلاحية وهي تشكل حصة كبيرة،فان هذه الدول تقوم باتخاذ إجراءات معينة من اجل تنمية وتطوير هذه المحاصيل الزراعية داخل بلدانها.

8. الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية :

تلعب الفلاحة دورا مهما في مساعدة وتنمية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية وذلك بواسطة الأموال التي تحصل عليها،عن طريق فرض الضرائب على القطاع الفلاحي إذ أن الإنتاج الفلاحي يعتبر محرضا[2] أي رافعا لتنمية القطاعات غير الفلاحية من صناعة وتجارة وخدمات أخرى،وبقدر ما تكون هذه الأنشطة الزراعية متطورة ومتنوعة،بقدر ما تساهم في زيادة الأموال المتحصل عليها

[1] - غردي محمد, القطاع الفلاحي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر03, 2012,ص.37،36.

[2] - د,عبد العزيز هيكل,مرجع سابق,ص110.

من الضريبة وبالتالي توظيفها في تنمية المشاريع المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،فعلى سبيل المثال أن الدولة تتحصل على أموال ضخمة عن طريق فرض ضريبة على العقارات ومختلف الأراضي الفلاحية وأنواع الإنتاج الفلاحي.

وتكون فرض الضريبة ناجعة وفعالة في القطاع الفلاحي إذا كانت الزراعة متقدمة ومتطورة وكانت الدولة في نفس الوقت تملك ميكانيزمات وأدوات وأجهزة فعالة لتحصيل الضريبة.

بالنسبة للبلدان النامية لا تشكل الضريبة في القطاع الفلاحي أهمية كبيرة نظرا لان أغلبية الفلاحين المنتجين يقومون بنشاطات فلاحية في حيازات صغيرة من اجل الاستهلاك الذاتي العائلي كما أن هذه البلدان لا تحوز على وسائل بشرية ومادية قادرة على فرض وتحصيل الضريبة.

9. الفلاحة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية:

تشكل المواد الغذائية الفلاحية أهمية في نشوء وتطور الكثير من الأسواق التجارية وذلك سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وباعتبار أن السوق هو فرصة لالتقاء العارضين بالطالبين ،لذا نشأت بعض الأسواق لتجارة بعض المواد الغذائية والفلاحية كالقمح والأرز والحليب والقطن وكان نشوء وتطور هذه الأسواق التجارية بعيدة عن مناطق إنتاج المحاصيل الفلاحية الغذائية،أي أن الأسواق والمبادلات التجارية لهذه البضائع الفلاحية أصبحت لا ترتبط بمناطق إنتاجها ولقد ساهم تطور تجارة المواد الغذائية والفلاحية وتركيزها في أماكن وشركات معينة إلى انتقال المعاملات التجارية في البورصة بحيث أصبحت بعض،المؤشرات كارتفاع الأسعار وحجم المخزون وتطبيق بعض السياسات التي تتحكم في الإنتاج وبالتالي في تطوير السوق لمختلف المواد الغذائية الفلاحية.

10.الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الفلاحي الموسع:

بالإضافة إلى ما توصل إليه من تقدم ،نلاحظ أن التقدم في إنتاج المواد الغذائية يجب أن ننظر إليه كعامل هام في تطوير التنمية الاقتصادية،لان الزيادة السريعة في الإنتاجية الفلاحية ذات أهمية كبيرة لأنها تمكن المجتمع من الحصول على المواد الغذائية بأسعار منخفضة نسبيا،حتى ينفق المشغلون

في القطاعات الغير فلاحية جزءا اقل من دخلهم على الطعام فيزداد الطلب على منتجات هذه القطاعات الأمر الذي يشجع الإقبال على الاستثمارات فتزداد فرص العمل في هذه القطاعات.[1]

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة

تتجلى أهمية الفلاحة بأنها المصدر الأساسي للغذاء البشري وتتغذى الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لقيامها[2] وعلى هذا الأساس فإنها تعتمد على التنمية الفلاحية الزراعية الحديثة أي استعمال المكننة الفلاحية من آلات وجرارات وحاصدات ووسائل نقل وغيرها من العتاد الفلاحي الضروري للزراعة .

ولا نستطيع الحصول على هذه الآلات إلا بإقامة مصانع لانجاز مختلف هذه الآلات الفلاحية كما أن التنمية الفلاحية تتطلب ضرورة الاستعمال المكثف للمستلزمات الفلاحية من أسمدة وأدوية وبذور محسنة وغيرها من الوسائل الضرورية التي تتطلب هي الأخرى إقامة مصانع ومركبات ومحطات للتجارب من اجل استعمال وتطبيق هذه المدخالات الفلاحية.

أي أن التنمية الفلاحية،تتوقف بالدرجة الأولى على ضرورة تنمية بقية القطاعات الأخرى من الصناعات الحديدية والبتروكيمياوية والصناعات البلاستيكية.

وهذه الصناعات المختلفة لا يمكن تطويرها إلا إذا كانت تتوفر على قاعدة متطورة من مراكز التكوين والتعليم والبحث.

لا تعتبر الفلاحة بوصفها فقط المجال الحيوي والأساسي لحياة الإنسان وغذائه بل أن الفلاحة هي العامل المحرك لظهور وتطوير مختلف الأنشطة الفلاحية التي كان يقوم بها الإنسان مقتصرا على بعض الخدمات الفلاحية ،فان توسيع وتطوير الفلاحة ونشوء أنواع مختلفة من المحاصيل الفلاحية وكذلك التطور العلمي الفلاحي والصناعي ،إن كل هذه العوامل ساهمت بدرجة كبيرة في تطوير

[1]- د,عبد العزيز هيكل,مرجع سابق,ص52

[2] - نوي نور الدين, دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص: النقود و المالية, جامعة الجزائر2008-2009ص 45.

التشغيل في الفلاحة،ونظرا لأهمية هذا العنصر الخاص بالتشغيل في الفلاحة أي مشروع فلاحي اقتصادي هادف ،يريد المساهمة في دفع عجلة التطور الاقتصادي. [1]

[1]- عبد الواحد غردة, ضوابط منح االئتمان في البنوك التجارية, مذكرة ماجستير في العلوم االقتصادية ,تخصص: نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر بسكرة2003.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وطرق تمويله

يعتبر القطاع الفلاحي ثاني أهم قطاع حيوي في الجزائر لأنه يشغل نسب كبيرة من العمال ونظرا لان الدولة توليه اهتماما كبيرا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية ولهذا فهي تقوم بتمويله بشكل كبير.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة

أولا : تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

1. مرحلة التسيير الذاتي :

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت هياكل الاقتصاد في البلاد لاسيما في 1961 و1962 كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز أضف إلى ذلك هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (50000 إطار عالي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل متوسط)، وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم و هي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف و 90% أميين و أثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم رؤوس أموالهم ناهيك عن التحولات غير البنكية .

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " و هكذا ظهر نظام التسيير الذاتي[1] الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها .

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية و الصناعية التي تركها الأوروبيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس

[1]- احمد محيو,محاضرات في المؤسسات الإدارية,ترجمة محمد عوب صاصيلا,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1996,ص471

وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2,4 مليون هكتار.

2. مرحلة الثورة الزراعية :

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 07/14 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، و قد جاء في " الأرض لمن يخدمها، و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها[1] " و هو مبدأ سياسي و اجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع

من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض و الوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة.

كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل، الماشية من الغنم، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي.

و بموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة و البلديات أو في الأراضي المؤممة, وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا[2].

3. القطاع الخاص :

هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة، وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

[1]- محمد السويدي ,مرجع سابق,ص51

[2]- الطاهر زويتر,إشكالية التشغيل في الزراعة,رسالة ماجستير,جامعة الجزائر,1997,ص10.

- ✓ **قطاع خاص تقليدي**: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ **قطاع خاص حديث:** يعتمد على التقنيات الحديثة، والأساليب الزراعية المتطورة و يوظف الاستثمارات اعتمادا على الفائض الذي يحصل عليه.

وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمدة من طرف الدولة مما جعله مهشما نوعا ما، و بعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، و تقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، و كذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى للشعب، و بعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، و هذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد و خاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)[1].

ثانيا: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981- 1990)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.

و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها :

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة .
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين .

[1] - جغرافيا الجزائر والمغرب العربي ,السنة الثانية ثانوي, المعهد التربوي.

- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير و الري[1] .

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مرد ودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 08/13/ 1983 و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي .

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحيه ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحيه منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية.

المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي :

التخصص في النشاط، لامركزية التسيير، مشاركة المنتجين في التسيير إلا أن عجز إصلاح سنة1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي و بقاء الأوضاع على حالها، إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق(ضعف الإنتاج و الإهمال...) دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى فبموجب القانون (19-87) المؤرخ في 1987/09/08 تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية و فردية ذلك بهدف :

[1] الطاهر زويتر,مرجع سابق,ص.

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية .
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل .
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج و نتائج عمله.

و عليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحيه جماعية و فردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها يقدر بحوالي 47506 مليون سنة 1993، بمساحة تقدر ب2 مليون هكتار و متوسط المستثمرة الجماعية هو 61,7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب9,4 هكتار. [1]

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية التحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي وهكذا استيقظ القطاع العام من نوعه، و أصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به .

ثالثا: واقع القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات (1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية و ضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب و على نفقة مالكها، و كذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي .

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة و الدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة و أخذ بعين

[1] صدام ركابي, د. فريدة عز ازي, مقالة بعنوان: " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة(ARDL) . مجلة المالية و الأسواق, المجلد,05 العدد10 .2019.

الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير و حق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى... إلخ .

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام1965، و لقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد و القرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي و المالي و النقدي في مرحلة التخطيط المركزي، و ما انجر عنها من أثار سلبية تتنافى و روح المبادرة و التحفيز .

فنظام النقد و القرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد و القرض و إيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية و المالية القائمة بالإقراض، [1] و في هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، و إبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل و القروض بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية .

المطلب الثاني:الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر

أولا: مشكل العقار الفلاحي

لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان و لا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة الغير الواضحة في مجال تسييره، وزاد إصلاح 1987 المشكل تعقيدا هذا بتوزيع الأرضي على المستفيدين بدون ضمانات، مما زاد من مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب و لاستغلال اللاعقلاني.

[1] فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مقالة بعنوان " واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, المجلد,02 العدد,10. 2020.

كل الإحصائيات تؤكد على أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر محدودة(لا تتعدى 7,5 مليون هكتار) و هي لا تمثل سوى 03% من مساحة الجزائر وهذا ما جعل نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة ينخفض من 0,29 هكتار سنة 1992 ليصل إلى 0,20 هكتار فقط سنة 2000، كما أن توسيع المساحة الصالحة للزراعة أمر صعب جدا ويتطلب أموالا كثيرة ليس من السهل على الجزائر تحملها في هذه الظروف الصعبة .

كما بينت إحصائيات وزارة الفلاحة سنة 1985 بأن 74% من المستثمرين يملكون أراضي متوسط مساحتها أقل من 2 هكتار، وهي لا تكفي لإنتاج ما يحقق مد خولا كافيا لإعالة عائلة متوسطة، وتعود جذور المشكل العقاري في الجزائر في الفترة الماضية (الاحتلال الفرنسي بالجزائر)، فلقد بينت الدراسات التاريخية بأن الأراضي الفلاحية قبل الاحتلال سنة 1830 كانت أراضي جماعية (العرش، الحبوس، والقبيلة) تستغل من قبل الجماعة (العائلة و الدوار...) وكان لطبيعة هذه الملكية الدور الكبير في تأخر المعمرين في الاستيلاء على الأراضي الزراعية بالجزائر.[1]

و لتخطي هذه العقبة عمد الاستعمار إلى خوصصة الأرض حتى يسمح بانتقالها بين الأفراد (جزائريين و معمرين) و كان لقانون كونسلت (loi Senatus Consulte) الصادر في 1863/04/22 وقانون وارني (loi warnier) الصادر في 1873/07/26 دورا كبيرا في خوصصة الأرضي الزراعية في الجزائر وتكونت بذلك نحو 22000 مزرعة كولونيالية على مساحة 3 مليون هكتار، و من هنا تكون المشكل العقاري ، و تطور هذا المشكل مع السياسات والمخططات التنموية الجزائرية شبه الفاشلة على القطاع الفلاحي خاصة .

ثانيا: مخاطر تتعلق باستغلال المياه

تقدر مساحة الجزائر 2,4 مليون /كلم2 غير أن 90% منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار, و تتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساسا في جزء المنحنى الشمالي للسلسلة الأطلسية، غير أن المنطقة تزخر بموارد جوفية معتبرة لكنها لا تتجدد بكثرة .

1 -Sliman Bedrami , l'agriculture Algérienne de puis 1966,(Etation ou privatisation OPU et Economie. ALGER.PARIS).P26.

إن التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء تقدر بأقل من 20 مليار متر مكعب، منها 75% فقط قابلة للتجديد 60% بالنسبة للمياه السطحية، 15% بالنسبة للمياه الجوفية . و بما أن الزراعة لوحدها تمتص أكثر من 70% من المياه المتواجدة على سطح الأرض و المياه الجوفية المستخدمة من قبل الإنسان، فإن ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة و الحفاظ عليها[1]، إن الكثير من أنظمة السقي المعروفة اليوم لا تعطي لظاهرة التبذير للمياه أهمية أثناء و بعد عملية السقي، فعموما تقدر الإحصاءات أنه ما بين 35% و 50% تقريبا من المياه المستعملة أثناء السقي تذهب سدا، ، فيتبخر جزءا منها في الهواء، ويتسرب الجزء الأخر عبر مجاري المياه محملا معه كميات الأملاح التي ما تلبث أن تطغوا على سطح الأرض لتكون رسوبات مضرة بخصوبة الأرض .

و من أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول من بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مرد ودية المحاصيل الزراعية و الحفاظ على خصوبة الأرض المسقية، حيث بدأت تستعمل تقنيات جديدة للري تتمثل في :

- طريقة سقي بالقطرة.
- طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف .

ثالثا: مخاطر التمويل الفلاحي

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل و ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، و خصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية و نوعيتها و إمكانياتها الإنتاجية و أطوارها، و يمكن حصر هذه المخاطر في النقاط التالية:[2]

- طول الفترة الإنتاجية.
- تعرض الإنتاج الفلاحي لقساوة الطبيعة كالجفاف، سقوط الصقيع و الضباب.
- عدم التحكم في المر دودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.

[1]- بن حمادي عبد القادر,تطوير الاستغلال للمياه الوفية في إحداث تنمية القطاع الزراعي,الملتقى الدولي حول:تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة,بسكرة,2002,ص132.

[2]- بودلال علي ,القطاع الحكومي والمشكل المالي,رسالة ماجستير,جامعة تلمسان,2000,ص45

- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا و ذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤذي إلى استغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي.
- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية و أهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.

المطلب الثالث: طرق تمويل القطاع الفلاحي

أولا: مصادر التمويل الفلاحي

كان من الضروري إيجاد تدبيرا لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور, تشغيل العمال، ونقل المتوج..., و لاحتياجات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين و متوسطيهم لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة و مختلفة من بلد لأخر، ومن نظام إلى آخر، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية :

- عن طريق الاقتراض من الأفراد.
- عن طريق الاقتراض من التجار.
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية .
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات.
- عن طريق البنوك الحكومية .

هذا ما سنوضحه لاحقا في عنصر مؤسسات التمويل الفلاحي فقد يجد الفلاح الجزائري نفسه في كثير من الأحيان بحاجة إلى أموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية، وخاصة في بداية الموسم الفلاحي أو نهايته، فلهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

1. المِؤسسات التي تمول الفلاح عينيا :

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، ألأسمدة، الخدمات... إلخ .

أيضا هذه القروض تكون في شكل الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض[1] واستصلاحها من هذه المؤسسات:" CRMA " " DDA " "SAP","CAPCS ".

2. المِؤسسات التي تمول الفلاح نقدا :

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر[2].

- البنك الوطني الجزائر " B.A.N " من سنة 1962 إلى 1982 .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية" B.A.D.R " إبتداءا من 13 مارس 1982 إلى يومنا.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "C.N.M.A ".
- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية "F.N.D.R.A " .
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "C.R.M.A " .

و تختلف هذه القروض في فترة استردادها و نسب فوائدها كما يلي:

أ- **القروض قصيرة المدى :** تسمى بقروض الموسم الفلاحي .

ب- **القروض متوسطة الأجل :** هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض .

ت- **القروض طويلة الأجل:** هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى و التجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.[3]

---

[1]- خلف بن سليمان بن صالح النمري,الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي,مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندرية,1999,ص7.

[2]- حسينة حوحو,تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساتها على البطالة,رسالة ماجستير,جامعة بسكرة,الجزائر,2033,ص8.

[3] - حسينه حوحو,مرجع سابق,ص20,21

ثانيا: طرق وإجراءات التمويل

1. طرق وإجراءات تمويل الاستغلال

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة، و ذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم و اتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى و السياسة العامة و كانت تهدف إلى :

- ✓ منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية و مديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة و مخططة .
- ✓ إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية و مسؤولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية و باقي الهيئات[1] ، وعليه ظهرت طرق جديدة لتمويل الاستغلال هي :
  - تمويل حملات البذر، الأشجار.
  - تمويل السلفيات على العوائد .

2 . طرق وإجراءات تمويل الاستثمار

أ- الإجراءات بالمساهمات المؤقتة:

هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل.

هنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية (عتاد، سقي، استصلاح التربة، استصلاح الأراضي الزراعية....) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية، حيث يمر التحصيل على القرض لجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل و التي يمارس تأثيرها على فعالية سياسة التمويل.

[1] - بوقرة شعيب و بودلال علي,إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع,الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة,جامعة بسكرة,الجزائر,2002,ص136

و من خلال هذا الشكل نوضح المراحل التي يمر بها طلب قرض التمويل لاستثمار آلات السقي

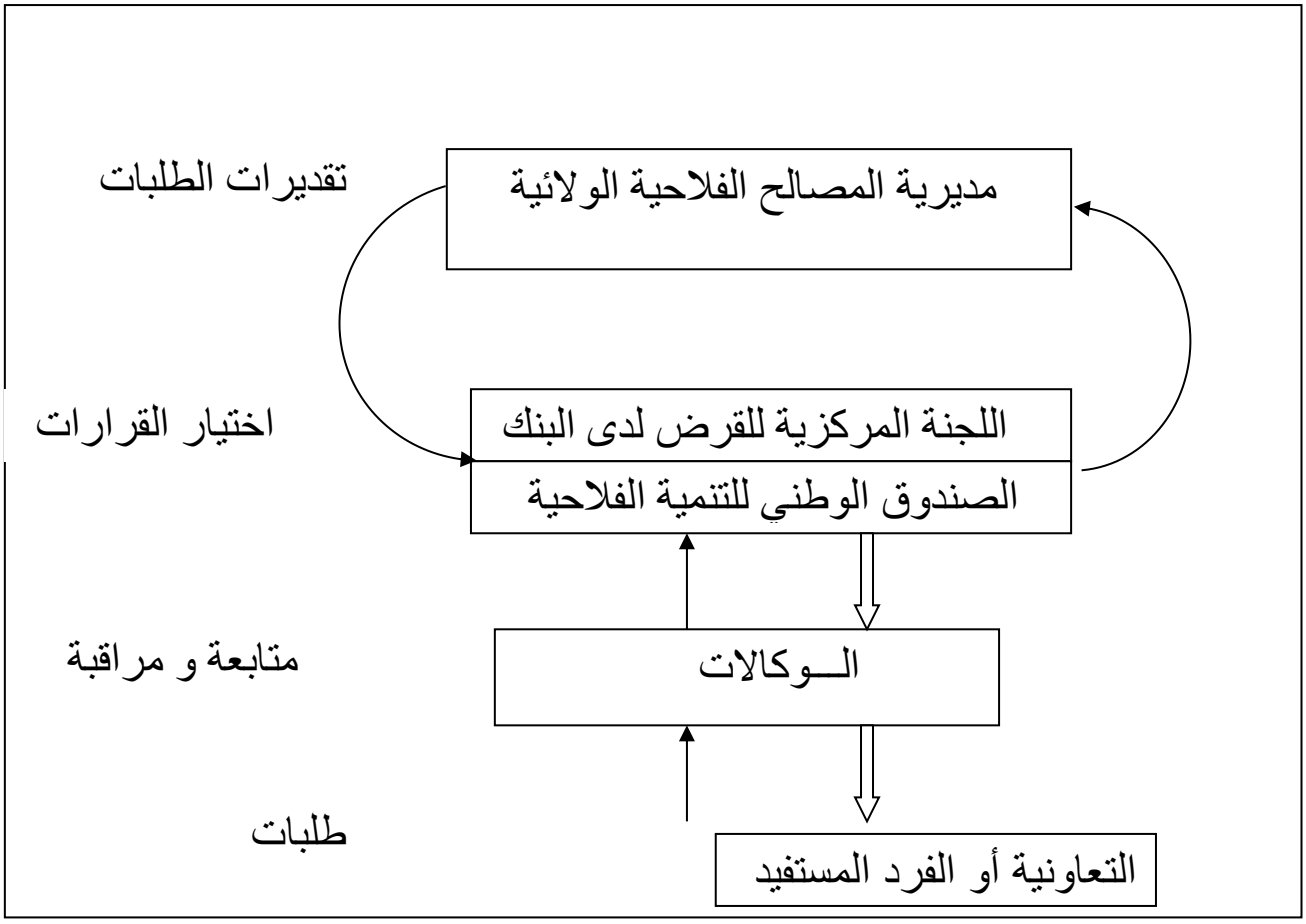

الشكل رقم (01): يوضح المراحل التي يمر بها طلب قرض التمويل للاستثمار.

ب- إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية :

هي القروض التي تعاد إلى الدولة، و هذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة و دفع عجلة التنمية إلى الأمام، و لا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية و الأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها و تكاليفها، و كبر مشاغلها، مثلا: أشغال الري الكبرى كالسدود و البحوث العلمية، أو قضية استصلاح الجنوب (الأراضي الصحراوية).

فكل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة و يتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.

ثالثا: الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون هذه السياسة فعالة يجب أن تراعى الأسس التالية[1]:

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي و تحديث هياكله .
- توفير الشروط الضرورية لتنمية المستديمة للقطاع .
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية .
- يستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدا و مراعاة خصوصياتها .
- التحكم في تقنيات الإنتاج و إدماج اقتصادنا الفلاحي في النظام العالمي .
- إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج و الإنتاجية.
- التسيير العقلاني للموارد المالية و تحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة و التنمية
- الريفية و صناديق التنمية الفلاحية.
- المرونة في إجراءات منح المساعدات للسكان .
- توجيه المساعدات مباشرة إلى المنتجين الحقيقيين و حسب طبيعة النشاط الصحراوي.

[1]- بوقرة شعيب وبودلال علي,مرجع سابق,ص138

خلاصة الفصل:

ما نستخلصه من هذا الفعل هو أن المفاهيم الأولية عن الفلاحة و أنظمتها و خصائصها وأنواعها و ما تلي ذلك من تغيرات في الأنظمة المسيرة للقطاع الفلاحي مازالت تتبوأ مكانة الصدارة في اهتمامات الحكومات و الدول , فلا نجد أي برنامج حكومي يخلو من مشروع إصلاح زراعي , بدءا بالقوانين المنظمة للقطاع وصولا إلى وسائل و كيفيات التموين , و التمويل لمختلف الزراعات حسب أهميتها .

لكن ما نلاحظ أن هناك نقص ظاهر في الإنتاج , خاصة في الدول النامية , و هذا لا يعود إلى القوانين في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى كيفية تطبيق القوانين , و تسيير المؤسسات الفلاحية (المزارع) و لتفادي ذلك يكون إشراك الفلاحين في الهيئات الحكومية لاتخاذ القرار بطرق تسودها الشفافية التامة .

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**- وكالة الوادي-

تمهيد:

نظرا للأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي الذي سطرته الدولة وكذا التحولات الاقتصادية الملحة للنهوض بهذا القطاع ،تم إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في القطاع الفلاحي لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت على إرسائها منذ الاستقلال الاستقلال،وقد تمثلت هذه المؤسسة المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (banque de l agriculture et de développement rural)

الذي يعد من أهم البنوك شيوعا في المنظومة المصرفية الجزائرية عبر جميع ولايات الوطن وإيمانا منا بدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل التطرق والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وما له من أهمية في تطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية ، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولي بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني ، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية ، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982 [1]، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص ، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها ، أما حاليا

[1]- مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة ، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف[1] ، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

1. المرحلة ما بين 1982-1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

2. المرحلة مابين 1991- 1999:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع

[1]- تقرير نشاط بنك بدر.

المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة PME/PMI دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك ، هذه المرحلة شهدت ما يلي[1] :

1991: تطبيق نظام جديد لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية).[2]

1992: وضع برمجيات (logiciel sybu)مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.[3]

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.

1996: إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement)، فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك CIB (Carte Inter Bancaire).

3. المرحلة مابين 2000- 2006:

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة(PME/PMI) ، وكذا المؤسسات المصغرة (micro

1 -Badr info n°02 , mars 2002 , p p :2-4.

[2] - نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا ، تديريها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف .....

[3] - -شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.(Système bancaire universel).

entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ، ومن أهم النتائج التي حققها مايلي:

2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001 : التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (la banque assise) مع الخدمات المشخصة(les service personnalisés) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2002 : تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

2003 : إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية[1].

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك[2].

2004 : تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006 : في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية télécompensation و télé des chèques ،وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

[1] -A.sahi , conseil économique et social, Badr info n°36-37, décembre 2003,Alger,p :15.
[2]- نادي الصحافة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية Badr info n°33, mars –avril 2003, Alger, p:17.

4. المرحلة ما بين 2007- 2022:

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية في هذه المرحلة إلى تنمية القطاع الفلاحي وبتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومعتمدة من قبل المصرف . حيث اعتمد البنك على رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من المنتجات و الخدمات المبتكرة يحرص على حسن تقديمها لعملائه. ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك في هذه الفترة هي :

- خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد.
- خدمة الإيميل سويفت.
- بطاقة الدفع الإلكترونية.
- خدمات الدفع الدولية.
- خدمة الدفع عبر الانترنت.
- تطبيق الموبايل.
- خزانات الأمانات.
- ماكينات الدفع الآلي.
- ماكينات الصراف الآلي...الخ.

ثالثا: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (almanach bankers) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية[1].
- يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.
- استعمال السويفت منذ 1991.
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته.
- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission).
- تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضا باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.

[1]- تقرير نشاط بنك بدر BADR.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية مختلف النشاطات الفلاحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.

ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المر دودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات

متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المبحث الثاني:تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الوادي[1]

سعيا منه على تجسيد إستراتيجيته على مستوى كل أقطار الوطن,سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى إيجاد فروع له,وذلك بتقريب الخدمة إلى المواطن وبحثا عن اكبر قدر ممكن من الزبائن,ومن بين هذه الوكالات وكالة الوادي .

المطلب الأول:نشأة وموقع بنكBADR -وكالة الوادي-

يندرج بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من بين اكبر وأهم البنوك التجارية على مستوى القطر الوطني ,في إطار النمط اللامركزي في ممارسة نشاطاته,وعلى هذا الأساس,فانه متكون من مديرية عامة متواجدة على مستوى العاصمة ,كما سبق الإشارة إليه,ومجموعة من الوكالات المنتشرة عبر القطر الوطني والتي من بينها وكالة BADR بالوادي ,التي هي محل التربص.

وكالة بدر بالوادي واحدة من خمس وكالات متواجدة على مستوى الولاية (وكالة الوادي,المغير,جامعة,الدبيلة,قمار) .

الصورة رقم (01): تمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الوادي.

تأسست في 1988 مع انبثاق بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن البنك الوطني الجزائري ,وتقع هذه الأخيرة في حي 400 مسكن في عاصمة الولاية ,تتربع على مساحة 82م2 ,تشغل 19 موظفا رسميين وتقوم بتسيير 14000 حساب بنكي وتمويل 82مشروع صناعي في إطار مؤسسات صناعية مصغرة ,كما تشرف على متابعة المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي.

[1]- وثائق رسمية مقدمة من وكالة BADR بالوادي

تعتبر الوكالة من الصنف A الذي يتمتع بصلاحيات واسعة رمزها 388 وتشرف على أربع دوائر من الولاية "الوادي,اميه ونسة,الرباح ,البياضة".

إن الهدف الأساسي من إنشاء بنكBADR هو تمويل العمليات المصرفية أو الاعتمادات المالية بصفة عامة بالإضافة إلى تمويل العمليات ونشاطات الإنتاج الفلاحي العمومي والخاص فانه يتولى تمويل:

- التجارة والمقاولين الخواص والحرفيين
- الوحدات الفلاحية لقطاع الإنتاج العمومي والخاص
- التعاونيات الفلاحية والدواوين
- المؤسسات الفلاحية والصناعية بكل أنواعها

وتعد وكالة BADR بالوادي من بين أهم وابرز الوكالات على مستوى الفرع نظرا لحجم العمليات المصرفية التي تقوم بها والتي تتماشى مع الطابع الفلاحي البحت لهذه المنطقة.

المطلب الثاني : الإطار التنظيمي لوكالة BADR بالوادي[1]

1- مصلحة الزبائن:

- **الصندوق :**القيام بمختلف عمليات السحب والإيداع.
- **الحافظة:**استلام وتحصيل مختلف الأوراق التجارية المستلمة من قبل الزبائن أو الوكالات الأخرى.
- **التحويلات المالية:**تنفيذ أوامر التحويل المستلمة من الزبائن وتقييد التحويلات المستلمة من الوكالات الأخرى.
- **المقاصة:**هي وساطة البنك المركزي في تحصيل الأوراق التجارية وسداد مختلف التحويلات المالية بين مختلف البنوك المتواجدة محليا.
- **المنازعات والشؤون القانونية :**التفحص والتدقيق في مختلف العقود والوثائق القانونية الواردة للبنك ومدى تطابقها مع متطلبات هذا الأخير وأيضا متابعة المديونية تدريجيا للذين لم يوفوا بالتزاماتهم اتجاه البنك عند الاستحقاق.

[1] - وثائق رسمية من وكالة BADR بالوادي

2-مصلحة القروض والتجارة الخارجية :

أ- مصلحة القروض: تقوم بالمهام التالية

- تقديم توجيهات وإرشادات للزبائن وإعلامهم بإستراتيجية البنك بما يخص عمليات التمويل .
- استلام الملفات الخاصة بالقروض.
- تحليل ودراسة المعطيات المحاسبية والاقتصادية الخاصة بالمشروع وتحديد مدى نجاح المشروع زوايا عدة مردودية النشاط,سمعة الزبون,ضمانات مقترحة,المنافسة,دراسة سوق العرض والطلب....الخ
- إحالة الملف إلى لجنة القروض التي يترأسها مدير الوكالة لاتخاذ القرار الأنجع والملائم .

ب- مصلحة التجارة الخارجية :

- القيام بعمليات التوطين المصرفي (التصدير والاستيراد).
- إعداد إحصائيات دورية خاصة لمتابعة حركات البضائع والخدمات وكذا الأموال الخاصة بها بالتنسيق مع مديرية الصرف على مستوى بنك الجزائر.

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي

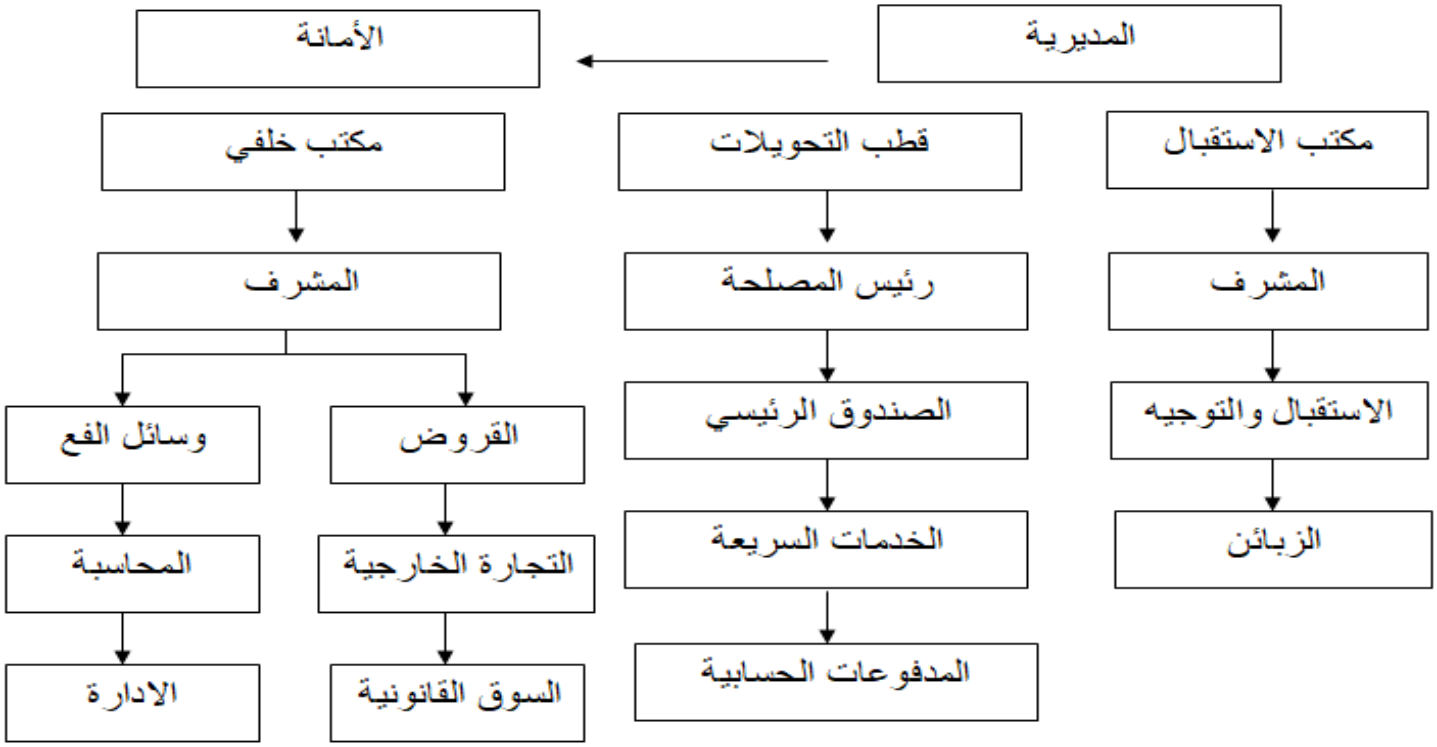

المصدر: وثائق رسمية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الوادي-

المطلب الثالث:تصنيف الودائع لدى الوكالة

من خلال المعلومات المقدمة إلينا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي تعرفنا على أنواع الودائع الموجودة في البنك وكانت كما يلي:

أولا: ودائع بالعملة الوطنية: وهذه الودائع أنواع متعددة نذكر منها:

1. **ودائع تحت الطلب**: وهذه الودائع بمجرد ما يطلبها الزبون يتحصل عليها ولا يدفع البنك فوائد لأصحابها وتضم:

أ- حسابات جارية: وتتمثل في حسابات التجار والحرفيين والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة 90الى100.

ب-حسابات الشيك:وتتمثل حسابات في الأشخاص العاديين والعمال الذين لهم حسابات محل عامل يفتح حساب الأجراء ويتحصل على المبلغ بمجرد أن ينتظر مسؤول البنك للشيك الممضي(تحت النظر).

2. **ودائع لأجل:** وتشمل ودائع عادية وودائع متوسطة وطويلة الأجل،وتختلف أسعار الفائدة المطبقة عليها باختلاف مدة الإيداع ،وتوضع هذه الودائع في شكل نقدي حيث يتم التعاقد بين البنك والزبون وتحدد المدة وسعر الفائدة المطبق.
3. **ودائع التوفير:**وفيها تفتح حسابات من طرف الأفراد من اجل توفير أموالهم الفائضة.

أ- **ودائع بفائدة:** وهي تلك التي تودع في حسابات لدى البنك للأفراد الذين يتجاوزون 18سنة، حيث يمنح للزبون دفتر يحتفظ به ويجب إحضاره عند كل عملية سحب أو إيداع لتدوين هذه العملية في الدفتر وفي الحساب المفتوح لدى البنك والذي يسير بواسطة الحاسوب الآلي الذي يقوم في نهاية كل ثلاثي بحساب الفائدة ويحدد معدل الفائدة حسب قوانين السوق المالية(رقم الحساب251).

ب- **دفتر التوفير للأشبال:** وهي الحسابات التي يفتحها الآباء لأبنائهم الذين تقل أعمارهم عن 18سنة ويتجاوز اليومين وتحسب الفائدة سنويا، وهذه الأخيرة عرفت تذبذبات كثيرة حيث في بداية هذا النوع من الودائع كانت تقدر نسبة الفائدة ب17% وذلك لتحفيز العائلات لفتح حسابات لأطفالهم وأصبحت في الوقت الحالي تقدر ب5.52% ومن مميزات دفتر الأشبال انه لا يسحب المبلغ الأصلي إلا بعد 18سنة، ويحق للوالدين سحب الفوائد فقط وعند بلوغ الطفل18 سنة ،له الحق في طلب قرض حيث أن البنك لا يفرض عليه شروط.

ج- **ودائع بدون فائدة:** في هذا النوع من الودائع لا يتلقى الزبون فوائد،وذلك بطلب منه إيمانا بان الفائدة حرام ، ويتم فتح حساب للزبون لتوفير أمواله الفائضة عن حاجته، وتسجل في الحساب حركات السحب والإيداع وفي الدفتر كذلك ويجب تقديم الدفتر عند كل عملية سحب أو إيداع تتم (رقم الحساب260)

4. **سندات الخزينة**: تحمل هذه السندات كل الأشكال القانونية مثل :رأس المال ،المدة،المكان،الدفع،تاريخ الاكتتاب، وهي تمثل نوع من الودائع تودع بصفة نقدية في شكل سند يصدره البنك داخليا من اجل الحصول على السيولة.

ثانيا:ودائع بالعملة الصعبة

في هذا النوع من الودائع يتم فتح حسابات للزبائن بالعملة الصعبة ،فان كانت وديعة تحت الطلب بالعملة الصعبة لا يقدم البنك عليها فوائد ،أما إذا كانت لأجل فانه يدفع عليها فوائد في نهاية كل ثلاثي

وهذا يهدف إلى تشجيع بالعملة الصعبة ،وتتميز هذه الحسابات بأنها تفتح لكافة الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين(رقم الحساب201 للطبيعيين أما الحساب 202 للمعنويين أما 203 حسابات بالعملة الصعبة المستوردة للشركات).

المبحث الثالث: سياسة الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تجاه القطاع الفلاحي

وفي هذا المبحث سوف نقوم بدراسة تصنيفات القروض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة الوادي, و تصنيفات سياسة الإقراض فيها وكذا تطور القروض في الوكالة، اصافى الى القروض الممنوحة في اطار تمويل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: تصنيف قروض بنك BADR لوكالة الوادي[1]

يقدم البنك ثلاثة أنواع من القروض هي:

أولا: القروض المشتركة : تتكون هذه القروض من ثلاثة أطراف :

- **الطرف الأول:** طالب القرض.
- **الطرف الثاني:** الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.
- **الطرف الثالث:** بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR.

و تمنح هذه القروض في إطار دعم تشغيل الشباب خاصة ذات الكفاءات العالية و الموافقة على هذا القروض تكون لموافقة الطرفين (الوكالة والبنك) ،حيث الوكالة أولا ثم يليها البنك، وشروط منح هذا النوع من القروض تختلف حسب المشروع المراد تمويله ،ويساهم كل طرف عند بنسبة تتغير حسب قيمة القرض ،فتدفع الوكالة 10% من قيمة القرض و المستفيد بدفع 5 %، والباقي على عاتق البنك .

و تتغير حصة كل من الوكالة و الطرف المستفيد بنسبة 15%.10% على التوالي إذا كان مبلغ القرض يفوق المليون دج، أما أسعار الفائدة فهي متغيرة حسب ظروف السوق النقدية و حددت لسنة 2022 بـ 4.25%[2].

أما المستحق للبنك فيدفعه المستفيد على شكل دفعات رباعية (كل ثلاثة أشهر) ،فيدفع جزء من قيمت القرض و الفوائد ومدة القروض تقدر ب5سنوات.

[1] - وثائق رسمية مقدمة من وكالة BADR بالوادي
[2] - وثائق بنكية مقدمة من طرف وكالة BADR الوادي

ثانيا: القروض غير المخططة:

وهي قروض لا يدفع البنك قيمتها من أمواله و إنما يشرف على تسيير هذا القرض باعتباره المكلف الوحيد بهذه القروض، وتخصص هده الأخيرة القروض الفلاحية التي تأتي في إطار برنامج مصادق من طرف الدولة مثل القروض التي قدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الثورة الزراعية والاستصلاح.

وتهدف هذه القروض إلى تنمية بعض القطاعات مثل:قطاع الزراعة والصناعة الحرفية و يطبق على هذه القروض نسبة فائدة باقي القروض حسب المدة لكن الفرق بينها و بين القروض المشتركة هو انه يقدمها بدون ضمانات .

ثالثا: القروض المخططة:[1]

يقدم بنك BADR مثل البنوك التجارية الأخرى قروضا لمختلف عملائه بشروط و ضمانات تكون اكبر من النوعين السابقين و تنقسم هذه القروض إلى نوعين هما:

1. **قروض الاستثمار (القروض المباشرة):** هي قروض تقدم نقدا فمهما كانت نوعية المؤسسة فإنها لا تستطيع تمويل نفسها بأموالها الذاتية خاصة حين توسع في استثماراتها نظرا لعدة أسباب منها انخفاض الأرباح ،وجود مديونية فإنها تلجا إلى البنك لتمويلها في شكل قروض قصيرة, متوسطة و طويلة الأجل:

أ- قروض قصيرة الأجل (موسمية):

و هي موجهة لتمويل الموسم الفلاحي (تمويل زراعة الخضر, الفواكه, البقول الجافة ...) ،و يتم سدادها مباشرة بعد انتهاء الموسم و تتراوح مدتها ما بين شهرين إلى 18 شهر ،حيث أن اجل التسديد يرجع إلى دورة المنتوج (المحاصيل)،عندما يتعلق الأمر بمنتوج نباتي إلى مدة نضج الاستثمارات

عندما يتعلق الأمر بإنتاج حيواني ففي حالة تربية الدواجن مثلا فان اجل التسديد هو شهرين . وعلى سبيل المثال القرض الرفيق مدته12 شهرا فهو قرض موسمي يصنف في المدى القصير.

[1]- وثائق رسمية مقدمة من وكالة BADR بالوادي.

و قد يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل التكاليف الإجمالية بنسبة 80% في حالة ما إذا تلق الأمر بتربية الدواجن ،في حين تكون المساهمة 100% في حالة الإنتاج النباتي ، و يفرض هذا النوع من القروض معدل فائدة يقدر ب 8% بالنسبة للقطاعات المدعمة من الخزينة لا تتحمل الفارق.

ب- قروض متوسطة الأجل:

و تمنح أساسا لشراء العتاد كالجرارات، آلات الحصاد، المضخات و آلات الدرس و غيرها و تمويل تكاليفها الإجمالية من طرف البنك و تصل نسبتها إلى 70% و يوجد هذا النوع كذالك لتمويل تربية الدواجن و الأغنام و الأبقار و الأبقار لغرض الإنجاب و تتراوح مدة هذا القرض ما بين 2 إلى 5 سنوات و يفرض عليها معدل فائدة تفضيلي يتراوح ما بين 6 إلى 6,5% و هذا النوع من القروض نجده في القروض المشتركة.

قروض استغلال بالنسبة للشركات الإنتاجية وذلك لدعم الإنتاج بالسيولة يصنف في المدى المتوسط مدته اقل من 5 سنوات.

ت- قروض طويلة الأجل:

و تتراوح مدتها ما بين 5 إلى 7 سنوات و قد تمتد إلى أكثر من ذالك (10سنوات) ،و توجه لتمويل عمليات استصلاح الأراضي و الآبار و أشغال الري بناء السدود و تمويل تكاليفها من طرف البنك بنسبة تصل إلى 66% بسعر فائدة يقدر بالنسبة لأنشطة الدولة ب 5% .

و في بعض الحالات يضطر البنك إلى إعادة هيكلة القرض من حالة عجز المقترض عن التسديد في الأجل المحدد ،و ذلك من خلال الإجراءات التي يتخذها البنك لاستيفاء حقوقه كتمديد الأجل و تخفيض معدل الفائدة، إلا انه في هذه الحالة يتحمل نسبة من الخسارة.

- قروض ANSEJ. CNAC بأنواعها تصنف من القروض الطويلة المدى لأنها تكون في خلال 8 سنوات.
- كل القروض التي تدخل في إطار النشاط الفلاحي تفوق 8 سنوات مثال ذلك استثمار فلاحي.

ث-قروض الاستغلال: و تكون هذه القروض لتمويل نشاطات قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة و تنقسم بدورها إلى قروض خاصة و عامه:

✓ **قروض الاستغلال العامة:**

و هي تسبيقات للحساب الجاري للعميل و تمنح لتمويل أصول متداولة و ليست لتمويل أصل بعينه و تلجا المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و اغلب إجمالي هذه القروض فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** و هي عبارة عن قروض معطاة لمواجه صعوبات السيولة الناجمة عن تأخير الإيرادات عن النفقات و يتم اللجوء إليها في فترات معينة لنهاية الشهر مثلا حيث تكثر النفقات مثل رواتب العمال أو تسديد فواتير دون اجلها...الخ

و قد توقف بنك الفلاحة الريفية BADR وكالة الوادي عن تقديم هذا النوع من القروض نظرا لتماطل و عدم احترام المدة من طرف المستفيدين منه.

- **السحب على المكشوف:**

يتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون مفتوح حيث يكون مدينا بمبلغ معين و لفترة محدودة تتراوح من عدة أسابيع إلى عدة أشهر من السنة ،و هنا يفرض البنك على العميل فائدة خلال الفترة التي يسحب فيها و هناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القروض:

- عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية أو تحسين وسائل الإنتاج .
- عدم كفاية رأس المال العامل .
- عندما تتاح للمؤسسة فرصة شراء المواد الأولية بأسعار تنافسية.

- **قروض الاستغلال الخاصة**: تتمثل فيما يلي:

- **التسبيقات على السلع**: و هو قرض موجه لتمويل المخزون مقابل ذلك يقوم البنك برهن سلع أو بضائع في مخازن عامة كضمان في حالة عدم التسديد.
- **التسبيقات على الصفقات العمومية:**و هي قروض منتج لقلة خاصة من العملاء، و هم المقاولون نتيجة إبرام صفقة بين الإدارة قصد انجاز مشروع ما يلجا المقاولون لطلب تسبيق

من البنك نظرا لضخامة المشروع و الفترة الطويلة التي تحتاج إلى تمويل كبير أضف إلى ذلك تأخر الإدارة عن دفع مستحقاتها اتجاه المقاولين.

- **التسبيقات علة الفواتير**: هذا النوع من القروض يتشابه مع التسبيقات على الصفقات العمومية من حيث التعريف و الميكانيزمات إلا أن الفرق الوحيد يكمن في أن قيمة الصفقة يجب أن تكون متساوية آو اقل من 2000.000 دج.
- **الخصم التجاري**: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها و يدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم و يحل محله في الدائنية إلى تاريخ الاستحقاق.

2. **القروض غير المباشرة**: (القروض بالإمضاءات) لا يتخذ القروض في هذه الحالة شكلا نقديا سائلا، بل هو تعهد من طرف البنك لصالح زبونه في حدود مبلغ معين و لمدة معينة مقابل عمولة و نجد هذا النوع في حالات ذكرها:

- **الكفالات**:

هي ضمان يطلب من قبل صاحب المشروع على المقاول لنسبة من رأسمال المشروع بقدر 5% و توضع لدى البنك في حساب خاص و تعطي لصاحب المشروع وثيقة خاصة يوضح فيها البنك التزامه بتسديد هذا المبلغ ،في حالة طلبها صاحب المشروع تعاد إلى الزبون بوثيقة تسمى "رفع اليد" و تأخذ الكفالة الأشكال التالية:

- **كفالة جمركية**: نجد في حال استيراد مؤسسة لمواد أولية آو بضائع فيحق للمؤسسة أن لا تدفع أعباء الرسوم الجمركية، إذ يتكفل البنك بهذه المهمة و كذلك تعطي للإدارة الجمركية حقوق الجمارك لضمان العميل الذي يستورد كميات من السلع و التحميل

هذا و تطلب إدارة الجمارك من المؤسسة وجود بنك تجاري يكفلها بتغطية التزام أو ضمان آو تعهد معين سواء لدفع الحقوق الجمركية أو عند غياب احد وثائق الاستيراد أو سند النقل خاصة إذا كان التأخير في تلك الحقوق و هو ما يحدث غالبا.

- **كفالة ضريبية:** و تعطى لصالح إدارة الضرائب لتأجيل دفع الضرائب الغير مباشرة المستحقة على العميل ،فمن بين الضرائب نذكر الضريبة على القيمة المضافة حيث يؤجل دفعها لبعض الشهور بضمان من البنك يقدم لإدارة الضرائب و لصالح العميل ،و تتم العملية باستعمال

السندات المكفولة (OBLIGATIOMINES) فيتحمل العميل فوائد التأخير لصالح مصلحة الضرائب و عمولة لصالح البنك.

- **الضمان الاحتياطي**: هو الضمان البنكي الذي يقدمه البنك لصالح الزبون (الفلاح) حين تسحب عليه أوراق تجارية فبصفة مدنيا احتياطي من طرف البنك الممول له و عليه تستعمل عملية خصم الأوراق المضمونة.
- **كفالة الدخول إلى المناقصة:** يقدم البنك هذه الكفالة لتفادي قيام المقاول الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية لتعويض إذا ما انسحب من المشروع و بمجرد أن يقدم البنك هذه الكفالة يسقط عن الزبون دفع الكفالة نقدا و هي تقدم لضمان بداية العرض.
- **كفالة حسن التنفيذ:** تتمتع هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام العميل بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة و المتفق عليها.
- **كفالة اقتطاع الضمان:** عند انتهاء انجاز المشروع عادة ما تقتطع الإدارة العمومية نسبة معينة كضمان و لكي يتفادى المقاول تجميد هذه النسبة ليمكنه الاستفادة منها فورا و يتحمل بدفعها فعليا إلى البنك إذ ظهرت نقائص في الانجاز أثناء فترة الضمان.

و في القروض بالإمضاءات لا يوجد معدل فائدة بل توجد عمولة من المبلغ المعطى تقدم للبنك من طرف العميل.

ـ القروض الممنوحة في اطار تمويل القطاع الفلاحي:

هناك نوعان من القروض:

القرض الموسمي الرفيق :موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

القرض الاستثماري التحدي :موجه للفلاحين، وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية.

- **قرض الرفيق**

هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

المستفيدون من هذا القرض هم :

- المزارعين والمربين، على شكل فرديً أوعلى شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات،
- المزارع النموذجية،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

خصائص قرض الرفيق:

- هو قرض لمدة سنتين،
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة،
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكدلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية،
- أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري و يفقد حق الاستفادة من قرض أخر.

المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

القرض الموسمي:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات ...)،
- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية،
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ظبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "SYRPALAC"،

- عمليات زراعية،
- حملة الحصاد والدرس.

القرض الفيدرالي:

القرض الفدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية،
- إنتاج الحليب،
- إنتاج الحبوب،
- إنتاج بذور البطاطس،
- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)،
- تغليف وتصدير التمور،
- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون،
- إنتاج العسل
- إنتاج منتجات محليةProduits du terroirs ،
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين،
- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة،
- ذبح وتقطيع الدواجن،
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها،
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية. ....
- قراءة أقل

- **قرض التحدي**

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسّن، يمنح من قبل بنك بدرBanque BADR ،)في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.

يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة،
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪ عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع) 07(،
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3٪ عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة)09(،
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات،
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

- أشغال التحظير، التهيئة وحماية الأراضي،
- عمليات تطوير الري الزراعي،
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج،
- انشاء البني التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد؛
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي.

المطلب الثاني: محتويات سياسة الإقراض لبنكBADR -وكالة الوادي-[1]

يدخل بنك بدر في إطار المخطط الفلاحي لسنة 2009 حيث تم توجيهه نحو الوجهة الفلاحية وتدعيم وتمويل المشاريع الفلاحية بدرجة أولى من بينها قرض الرفيق ،قرض التحدي، القرض الفدرالي .....الخ.

أولا:حجم الأموال المتاحة للإقراض :

تمنح القروض على حسب تكلفة المشروع فالتمويل يكون كأقصى حد 1.7 من تكلفة المشروع أو اقل حسب فائدة البنك 30% الباقية تبين مساهمة الفرد أو المؤسسة في المشروع.

ثانيا: تعرف البنك على الزبون: قبل أن يدخل البنك في أي علاقة مع الزبون الجديد ينبغي عليه :

- التعرف بصفة دقيقة على الزبون و التحقق من قدراته المالية.
- التأكد من أن الزبون ليس مدان من طرف جهات أخرى.
- معرفة الحالة من ناحية الموارد المتاحة لديه.

و يتم تعرف البنك على الزبون ب:

- فتحه لحساب جاري لدى البنك
- السجل التجاري
- وثائق مكملة أخرى (ميزانيات)

ثالثا :مكونات ملف القرض :

عند تقدم العميل للوكالة المقصودة طالبا التمويل سواء كان أجيرا أو متقاعدا أو تاجرا أو مهني، يجب عليه إحضار ملفا إداريا يحتوي على مجموعة من الوثائق العامة اللازمة لطلب التمويل، ووثائق خاصة تخص كل نوع من أنواع التمويل.

- تقديم طلب خطي يحتوي على: مبلغ القرض, موضوع القرض، الضمانات المقترحة.
- تقديم وثائق تبين أهمية صاحب المشروح كالسجل التجاري مثلا .

[1] - وثائق رسمية مقدمة من وكالةBADR بالوادي

- تقديم الميزانيات المالية السابقة التقديرية .
- شهادة أداء المستحقات CNASAT.
- شهادات من CASNOS.

رابعا: دراسة القرض :

بعد فتح الزبون لحسابه الجاري لدى البنك تقديمه لملف القرض يقوم البنك بدراسة لهذا القرض (من ناحية المبلغ وطبيعة القرض والضمانات) وهذا بتفادي العواقب والمخاطر التي تصاحب عملية الإقراض .

وتكون مكونات ملف القرض على حسب نوع القرض استغلالي أو استثماري .

إذا كان استثماري أي تكون فيه وحدة إنتاجية وتكون فيه ضمانات البيع للمنتوج بدرجة كبيرة وكذلك الرهن .

أما إذا كان استغلالي أي فلاحي فيكون بيع المنتوج قيد الدراسة دائما يأخذ بعين الاعتبار الرهن بدرجة أولى.

وحتى يستوفي البنك حقوقه يقوم بطلب عدة ضمانات من العميل, تتمثل في :

- رهن قطعة أرض, و يعتبر من أهم الضمانات التي يضمن بها حقوقه في حالة تعثر العميل عن السداد.
- تثبيت راتب العميل في بنك BADR طيلة مدة التمويل حتى يتمكن البنك من اقتطاع الأقساط من المصدر.
- تحويل مبالغ الأقساط بصورة دائمة في حالة اذ ما كان العميل لديه حساب في بنك آخر.
- التامين على الحياة سبب ذلك تغطية مخاطر عدم السداد في حالة الوفاة.

خامسا: مستويات اتخاذ القرار :

هناك ثلاث مستويات

1- قروض تتخذ فيها القرارات على مستوى الوكالة الفرعية حيث هناك ترخيص لمنح قروض بمبالغ معينة إذا تجاوز طلب هذا المبلغ فان القرار يرفع إلى المستوى الأعلى.

2- قرارات على مستوى المديريات الجهوية هناك حد من المبلغ إذا تجاوزته طلبات القروض فان القرار يرفع إلى مستوى المدرية المركزية .

3- قرارات على مستوى المديرية المركزية وهي التي تفصل في القروض التي لم يتخذ فيها القرار سابقا على المستويين ليتم الفصل في منح القرض.

سادسا: متابعة القروض :

حتى يضمن البنك استرداد أمواله من طرف الزبون في وقت استحقاقات عليه القيام بالمتابعة الميدانية للتأكد من حسن نية العميل وعدم استعمال أمواله في أغراض الأخرى ،حيث يقوم البنك ببعض الإجراءات منها : تبليغ العميل بقرب اجل الاستحقاق للديون والفوائد حسب ثلاث احتمالات :

الاحتمال 1- يقوم البنك هنا بإرسال موضوع تذكير بإعلام الزبون على تاريخ الاستحقاق الذي لم يسدد للبنك .

الاحتمال 2- يقوم البنك هنا بإرسال موضوع تذكير آخر عند عدم الرد على التذكير الأول ،حيث يقوم البنك بإرسال تذكير اشد لهجة بالنسبة لزبون ومطالبته بتسديد المبلغ المستحق عليه في اقرب الآجال.

الاحتمال3- يقوم البنك بإرسال أعذار للزبون متضمنا التذكير بالمرحلة الأولى والثانية ويعلنه على انتهاء مرحلة الانتظار، ولذلك يحق للبنك بتحصيل ديونه بكل الوسائل التي يراها ملائمة بما ذلك الطرق القضائية وترسل نسخة من الأعذار إلى المديرية الجمهورية.

ويحرر الزبون سند الأمر متضمن مبلغ القرض وتاريخ تحصيله واعتراف الزبون بقرض المحرر.

المطلب الثالث : تطور القروض لدى بنك BADR -وكالة الوادي-[1]

يقوم البنك (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADAR) بتقديم أنواع مختلفة من القروض لعملائه تتدرج من القروض طويلة الأجل إلى المتوسط إلى قصيرة الأجل ،حيث تتزايد هذه القروض بازدياد

[1]- وثائق رسمية مقدمة من وكالة BADRبالوادي

معاملات العملاء إضافة إلى تحسين الظروف الخارجية المحيطة به و من اجل التعرف أكثر على سياسة الوكالة قررنا دراسة تطور قروض الوكالة بالتفصيل:

أولا: دراسة قروض الوكالة في السنوات: 2017، 2018، 2022:

من خلال زيارتنا الميدانية لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك BADR بالوادي استطعنا الحصول على معلومات تخص تطور القروض بهذه الوكالة خلال السنوات 2017، 2018، 2022 و حاولنا من خلال مقارنة نتائج هذه السنوات التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على سياسة الاقتراض الخاصة بالوكالة بعد صدور برنامج الدعم الفلاحي في سنة 2001 و الذي ارجع المكلف لصالح القطاع الفلاحي و الزراعي من جديد ،حيث كان الهدف من البرنامج هو إعادة الاعتبار إلى القطاع الفلاحي و تنميته و تطويره من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك، حيث يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمهمة تسيير عملية الدعم الفلاحي و دراسة ملفات الدعم و قبولها و تسيير الموارد المالية،وقد تم تمويل 135 فلاح خلال هذه السنة.

الجدول رقم (06): التطور الإجمالي لقروض الوكالة للسنوات 2017. 2018. 2022 (الوحدة مليون دج).

القطاع / السنوات	القطاع الفلاحي	النسبة	القطاع غير فلاحي	النسبة	المجموع
2017	75332	52.77%	67426	47.23%	142758
2018	251582	69.69%	109436	30.31%	361018
2022	2126176	89.74%	243012	10.26%	2369188

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تجميع ميزانيات BADR بوكالة الوادي للسنوات 2017. 2018 و 2022.

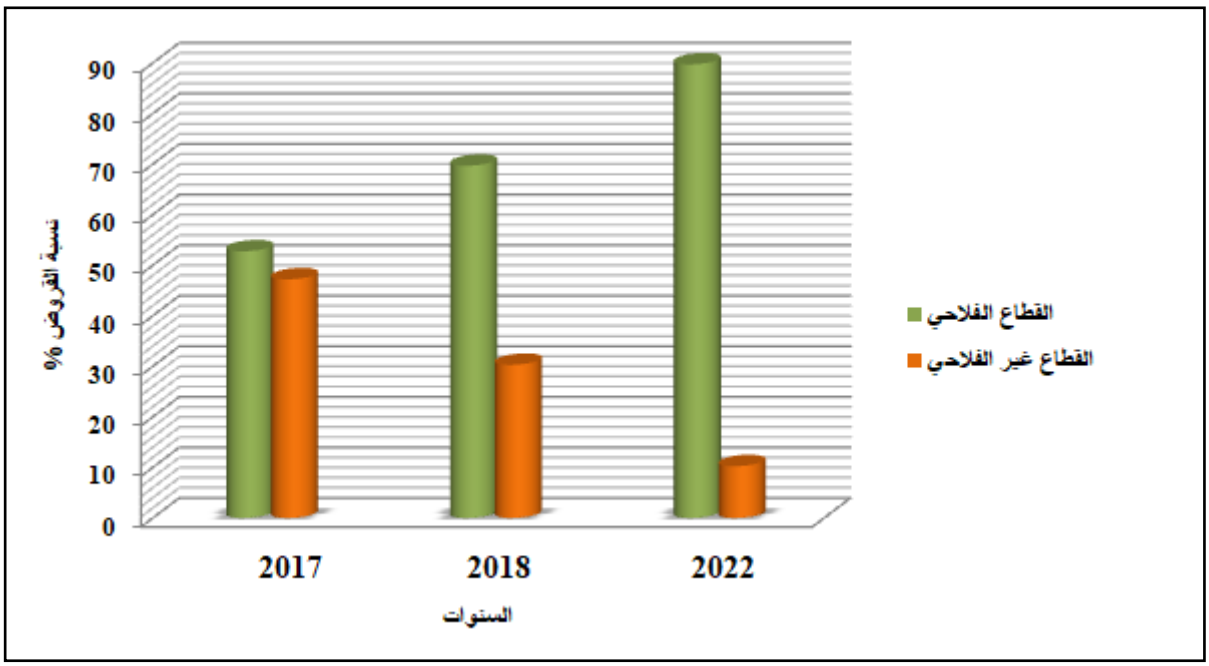

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية توضح النسبة المئوية للتطور الإجمالي لقروض الوكالة للسنوات (2017. 2018. 2022).

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تجميع ميزانيات BADR بوكالة الوادي للسنوات 2017. 2018 و 2022.

من خلال نتائج الجدول والأعمدة البيانية لتطور إجمالي قروض الوكالة لاحظنا أن حجم القروض المقدمة للقطاع الفلاحي في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة 89.74% من إجمالي القروض المقدمة من قبل الوكالة في سنة 2022 بينما كانت 52.77 % سنة 2017 و هذا يرجع إلى اهتمام البنك بالقطاع الفلاحي الذي هو أساسا سبب إنشاء هذا البنك لاسيما صدور برنامج الدعم الفلاحي سنة 2018 الذي ارجع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقوة إلى دعم القطاع الفلاحي كما لاحظنا أن القروض المقدمة غير الفلاحي في تناقص مستمر حيث كانت 47.23% سنة 2017 ثم إلى 30.31% سنة 2018 حتى تصل إلى 10.26% من دعم القروض المقدمة من طرف الوكالة و ذلك راجع إلى اهتمام الوكالة بالقطاع الفلاحي و دعمه من خلال برنامج الدعم الفلاحي مما أرجح الكفة لصالح القطاع الفلاحي.

حيث أصبحت معظم معاملات هذا البنك خاصة بالقطاع الفلاحي و هذا يبدوا واضحا في ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة الوادي حيث كانت اغلب القروض تقدم للقطاع غير الفلاحي بنسب متفاوتة و جميع الأنواع من القروض إلا أن القروض الخاصة ببرنامج الدعم الفلاحي

(PNDA) غيرت مسار الميزانية و أرجحتها للقطاع الفلاحي و ذلك يتضح من خلال المبالغ الكبيرة و المقدمة من خلال هذا البرنامج الذي استحوذ على جل نشاط الوكالة.

ثانيا: دراسة أسعار فائدة الوكالة:

حيث أننا لاحظنا من خلال دراستنا أن أسعار الفائدة المطبقة من خلال الوكالة في انخفاض مستمر حيث كانت تقدر ب20% سنة 1994 ثم 10.25% سنة 2017لتصل إلى 4.25 % سنة 2022[1] ، بحيث اصبحت في وقتنا الحالي 5.25% وذلك راجع لسياسة الوكالة في جلب زبائن جدد ،وذلك لتطور الوكالة والحصول على أفضل استخدام للمواد المالية الخاصة بالبنك بما اعتمدت الوكالة على التوزيع في القروض التي تمنحها ومنح العديد من التسهيلات واعتماد الإشهار و الإعلان على هذه القروض من خلال مطبوعات مجانية يحصل عليها الزبائن من الوكالة[2] .

كما لاحظنا أيضا اختفاء تسهيلات الصندوق من قائمة القروض المقدمة وذلك منذ سنة 1995 وذلك لتماطل المستفيدين منها من دفع مستحقاتهم كما ظهرت قروض إعادة الجدولة المرحلة الأولى والثانية (crédit reech 1eret 2 eme oper) .

وذلك لإعادة جدولة الديون طويلة الأجل التي تعسرت عن الدفع حيث بلغ حجم هذه القروض في نهاية العام 2018 الى44291 في إطار سياسة البنك لاستعادة قروضه ،كما ظهرت قروض المقدمة في إطار دعم و تشغيل الشباب حيث تقدر ب15.73 % من حجم القروض المقدمة من قبل الوكالة.

ثالثا: اثر الإصلاحات على الوكالة :

حددت الإصلاحات البنكية لسنة 1980 قواعد جديدة لتمويل القطاع الفلاحي عن طريق وضع علاقة جديدة بين الجهاز والبنكي والقطاع الفلاحي والتي من شانها تحقيق الأهداف الاقتصادية والمادية التي تتجاوز إطار الرقابة الإدارية والمحاسبة.

بموجب قانون 12/18 تم إلغاء التخصيص البنكي وبالتالي لم يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية المسؤول الوحيد عن القطاع الفلاحي ،و تحول إلى بنك يتعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية كما

[1] - وثائق بنكية مقدمة من قبل الوكالة
[2] - نفس المرجع

إضفاء صفة اللامركزية في التسيير تاركة بذلك بعض كافة مسؤولية منح الائتمان على عاتق البنك حيث البنك عبارة عن مؤسسة عمومية معتمدة بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة في عمليه القرض لذا عمل البنك(وكالة الوادي) على تكثيف جهوده من اجل تخصيص فعال لقروضه وبحلول العام 1990 جاء قانون النقد والقروض بإطار جديد بهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط المالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي.

كما يعتبر هذا القانون بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال والحل الاقتصادي الوطني، إذا مكنه من التحكم في مؤثرات المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطاته، وهذا ما عمل عليه البنك إذ سعى لتطوير إرادته من خلال فتح العديد من المجالات ادخار الأشبال والحسابات بدون فائدة كما أصبح للوكالة الحرية في إعطاء القروض لمن تشاء وفق تقنية اقتصادية ناتجة عن دراسة للميزانيات المقدمة من قبل طالب القرض لمشروعه الراغب في تمويله فان إصلاحات الوكالة في الوقت الحالي .

وبصفة عامة تم منح القروض خاصة ansej وccnac بدرجة كبيرة كما حدثت حركة كبيرة في قطاع الفلاحة بدرجة كبيرة ومن خلاله تم إنشاء قروض خاصة مثل قرض التحدي والقرض الفدرالي .....وغيرها .

رابعا :اثر قانون النقد والقرض على نشاط الوكالة :

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه .

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات ثم عليها أن تضاعف من دورها في الواسطة المالية وان تهيئ الظروف الملائمة التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة و الخاصة

للحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان لاسيما وان هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك .

ومن اجل المحافظة على توازنها المحاسبي واحتراما لقواعد المتاجرة و المردودية يجب على البنوك أن توفر الشروط التي تضمن استمرار علاقتها مع المحيط الاقتصادي وتمكنها من مواجهة المنافسة المعرضة لها هذه العملية ليست سهلة مادامت البنوك تعاني من محدودية مواردها ومن صعوبة إعادة تمويلها، أما بنك الجزائر فبعد الإصلاحات الأخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر[1] كتحديد سقوف إعادة الخصم والتي ارتفعت من10.75 % من سنة 1990الى سنة 1994 ووصلت معدلات الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض إلى 20% من نفس السنة .

يضاف إلى ما سبق أن البنوك و المؤسسات المالية أصبحت ملزمة عند كل عملية قرض على أن تستشير المصلحة المركزية للأخطار (يسيرها بنك الجزائر) بعد أن تقدم لها معلومات مختلفة حول المستفيدين من القروض (نوع القرض ،المبلغ ،الضمانات المقدمة ، السقف الذي لا يجب تجاوزه ....) ،و إذا كان الالتزام بهذا الإجراء أمر إجباري على كافة البنوك بهدف تغطية جميع المخاطر التي قد تتعرض لها فان عملية منح القروض في هذه الحالة لم تعد تتوفر على قرار البنك فقط ،و إنما تتوقف أيضا على استشارة البنوك للمصلحة المركزية للمخاطر و الحصول على الموافقة هذه الأخيرة.

إن الرقابة المشددة على البنوك من احترام نسب المخاطرة ،معدلات إعادة الخصم المرتفعة ،قلة الموارد،قاعدة المتاجرة و المردودية التي أصبحت مبدأ تعامل البنوك كلها عوامل تدفع إلى إخضاع المشاريع الفلاحية إلى عملية انتقاء صارمة .

[1] المادة 81 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الوادي وقفنا على العديد من الملاحظات والنتائج لعل من أهمها هو أن هذا البنك يعني القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى أكثر من غيره من القطاعات الأخرى في ولاية الوادي ،على الرغم من انه يقدم القروض لهذه القطاعات إلا أن هذه الخطوة دائما تكون لصالح القطاع الفلاحي الذي هو في الأساس سبب إنشاء البنك في بادئ الأمر بما أن ظهور برنامج الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة والمجسد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ، وحتى يضمن البنك استرداد أمواله من طرف الزبون في وقت استحقاقات عليه القيام بالمتابعة الميدانية للتأكد من حسن نية العميل مع تقديمه ضمانات حتى يستوفي حقوقه، وفي ما يخص الفلاحين (كمنتجي البطاطا والقمح مثلا) فيتم متابعتهم من قبل المصالح الفلاحية ،بحيث اهتم هذا البنك بتقديم القروض للقطاع الفلاحي بصفة كبيرة مع تسييرها وجدولتها.

الخاتمة

الخاتمة

إن تنامي وتطور البنوك كان نتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية ، فبعد الثورة الصناعية ازدهرت الحركة التجارية وتزايد حجم المبادلات فتراكمت الثروات لدى الأفراد من جهة وظهرت الحاجة لتمويل المشاريع من جهة أخرى ، وهنا تركز الاهتمام بالبنوك والدور المزدوج الذي تلعبه وازدادت الحاجة لهذه المؤسسات لتزداد أعدادها وتتطور خدماتها وتشتد المنافسة بينها.

يعتبر القطاع الفلاحي من أحد أهم القطاعات الإستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة و تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. و نتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة إلى الاهتمام بهذا القطاع بشكل كبير بمنحه مختلف التسهيلات والتجديد في أنواع وآليات التمويل المقدمة له و أنشأت بنك بأكمله يهتم به و بمختلف استثماراته .

و من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة الوادي ، حيث تم التعرف على نشأة و مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة الوادي, وكذا مهام و الهيكل التنظيمي للبنك, ومن خلال الوثائق التي تحصلنا عليها ، اتضح لنا وجود نوعين من الودائع في البنك , وهما ودائع بالعملة الوطنية(ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل، ودائع التوفير ، سندات الخزينة) ، و ودائع بالعملة الصعبة ، كما تعرفنا على سياسة الإقراض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة الوادي - تجاه القطاع الفلاحي وخصصنا بالتعرف على أنواع القروض التي يقدما البنك وهي ثلاثة أنواع القروض المشتركة، و تمنح هذه القروض في إطار دعم تشغيل الشباب خاصة ذات الكفاءات العالية ، القروض غير المخططة وتهدف هذه القروض إلى تنمية بعض القطاعات مثل:قطاع الزراعة والصناعة الحرفية و يطبق على هذه القروض نسبة فائدة باقي القروض حسب المدة ، و القروض المخططة (قروض الاستثمار (القروض المباشرة) هي قروض تقدم نقدا فمهما كانت نوعية المؤسسة فإنها لا تستطيع تمويل نفسها بأموالها الذاتية خاصة حين توسع في استثماراتها نظرا لعدة أسباب ، القروض غير المباشرة: (القروض بالإمضاءات) لا يتخذ القروض في هذه الحالة شكلا نقديا سائلا بل هو تعهد من طرف البنك لصالح زبونه في حدود مبلغ معين و لمدة معينة ، كما

تطرقنا الى التعرف على محتويات سياسة الإقراض لبنكBADR تطور القروض لديه لسنوات2017 -2018 -2022.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

أدت الدراسة لاختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتعلق هذه الفرضية بتعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تعتمد في عملها على موارد متنوعة ومنح القروض والاقتراض من الغير في شكل نقدي ومن خلال نتائج الدراسة ظهر لنا ما يؤكد هذه الفرضية وعليه يمكننا قبول هذه الفرضية .
- **الفرضية الثانية:** يتخذ البنك عدد من القرارات عند رسم سياسة الإقراض تعد من أسس ومكونات التمويل الاقتصادي . ومن خلال نتائج البحث تبين لنا صحة الفرضية كون البنك يتعامل بسياسة حسب نوع القرض المعتمد سواءا كان قرض مشترك ، غير مخطط أو مخطط، حتى يضمن البنك استرداد أمواله من طرف الزبون في وقت الاستحقاقات وذلك بالمتابعة الميدانية للتأكد من حسن نية العميل وعدم استعمال أمواله في أغراض أخرى وعلية يمكننا قبول هذه الفرضية.
- **الفرضية الثالثة:** تتضمن هذه الفرضية أن البنوك التجارية تلعب دورا هاما في تمويل القطاع الفلاحي و ذلك بإتباع سياسات منتهجة . وقد أظهرت نتائج التحليل الخاصة بهذه الفرضية ما يؤكد ذلك حيث أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقدم آليات تمويلية تتلاءم مع القطاع الفلاحي بحيث يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروض لتمويل القطاع الزراعي و دفع عجلة الاقتصاد و النهوض بها، لأنه يتلاءم مع القطاع الفلاحي ، حيث يعتبر التمويل البنكي حلا لاحتياجات الفلاحين التي تساعدهم حل مشاكلهم التمويلية و انجاز مشاريعهم وتوسيعها؛ ، وعليه يمكن قبول الفرضية الثالثة.
- **الفرضية الرابعة:** تتأثر سياسة الإقراض في بنك BADR بالتطورات الاقتصادية و يتبع البنك التجاري في منح القروض.وذلك بتنافس البنوك في جلب أكبر عدد ممكن من المدخرين واستخدام أموالها أفضل استخدام ، حيث توجد علاقات بين البنك والزبون لان تعاملاته تتكرر باستمرار كمعمليات السحب ، الايداع ،طب قروض ....الخ وعليه يمكننا قبول هذه الفرضية.

ثانيا :نتائج الدراسة النظرية.

تم التوصل في دراستنا من خلال الجانب النظري ومن خلال الفصلين الأول والثاني إلى نقاط مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعتبر البنوك التجارية مؤسسات نقدية تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء تبعا للمدة المتفق عليها ، حيث عرفت تطورا هاما في نشاطها, المصرفي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية,بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالارتباط والتطور التكنولوجي المعاصر .فقد أصبحت البنوك التجارية عبارة عن محطة كل المتعاملين الاقتصاديين بحيث يتعاملون معها بشكل كبير في وقتنا الحالي .
- تعتبر عملية الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، إن القروض قد تكون مقابل ضمانات مادية أو أوراق مالية أو تجارية، وقد تكون بضمانات شخصية المقرض أو شخصية ضامن آخر.
- الفلاحة وهي تشمل أي إجراء يقوم به المزارع بالمزرعة لاحقا أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة ، كإعداد المحصول وتسليم للمخازن أو الوسطاء . مازالت تتبوأ مكانة الصدارة في اهتمامات الحكومات و الدول , لكن نلاحظ أن هناك نقص ظاهر في الإنتاج ، خاصة في الدول النامية ، و هذا لا يعود إلى القوانين في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى كيفية تطبيق القوانين .

ثالثا: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال دراستنا على مستوى بنك البدر وكالة الوادي تحصلنا على عدة نتائج وتتمثل في:

- أن بنكBADR يهدف إلى تمويل العمليات المصرفية أو الاعتمادات المالية بصفة عامة بالإضافة إلى تمويل العمليات ونشاطات الإنتاج الفلاحي العمومي والخاص ويعني القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى بالمقانة مع القطاعات الأخرى في الوادي.

- تتمثل الودائع الموجودة في بنك البدر وكالة الوادي في نوعين وهما ودائع بالعملة الوطنية وودائع بالعملة الصعبة.
- يقدم بنك الفلاحة BADR وكالة الوادي ثلاث أنواع من القروض وهي القروض المشتركة،القروض المخططة والقروض غير المخططة، وتختلف أنواع القروض حسب المجال المخصص أو الغرض المخصص لهذا القرض مثلا تمويل موسم فلاحي أو تربية دواجن وغيرها.
- ينتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الوادي الزبون سياسة اقراض معينة تبدأ من حجم الأموال المتاحة للإقراض ،ثم تعرف البنك على الزبون، مكونات ملف القرض، دراسة القرض ، مستويات اتخاذ القرار، إلى متابعة القروض ، بحيث أن الفلاحين يتم متابعتهم من خلال المصالح الفلاحية، و حتى يضمن البنك استرداد أمواله من طرف الزبون وحتى يستوفي البنك حقوقه يقوم بطلب عدة ضمانات من العميل كرهن قطعة أرض مثلا.
- كانت تغيرات تطور القروض بهذه الوكالة خلال السنوات 2017، 2018، 2022 لصالح القطاع الفلاحي ، حيث أصبحت معظم معاملات هذا البنك خاصة بالقطاع الفلاحي بالوادي هذا يبدوا واضحا في ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة الوادي ، واستحوذ على جل نشاط الوكالة، كما لاحظنا من خلال دراستنا أن أسعار الفائدة المطبقة من خلال الوكالة في انخفاض مستمر ،وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات ثم عليها أن تضاعف من دورها في الواسطة المالية وان تهيئ الظروف الملائمة للزبائن لتمويل مشاريعهم.

رابعا: التوصيات

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي أسفرت عنها الدراسة تمكنا من طرح التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية.

- ضرورة تبسيط الأمور القانونية للفالحين وتدعيمهم وتلبية احتياجاتهم وضرورة التشجيع على الاستثمار فيه لديمومة التنمية في هذا القطاع .في القطاع الفلاحي
- يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية في الجزائر من اجل النهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع.
- استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين بالقطاع الفلاحي من خلال توضيح أنواع التمويلات الموجهة للقطاع لهذا القطاع.

خامسا: آفاق الدراسة

- دراسة مقارنة جودة الخدمة بين مجموعة من الوكالات.
- دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية .
- دراسة حول تمويل زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب.

وفي الأخير الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع ، و نرجو أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

المراجع

أولا:المراجع بالغة العربية

- **الكتب:**

1. احمد زهير شامية,النقود و المصارف, دار زهوان للنشر, عمان, ط1. 1993.
2. بخرازيعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،الطبعة2 ،2000.
3. تقي الدين المقريزي , تاريخ المجاعة في مصر .
4. جغرافيا الجزائر والمغرب العربي ,السنة الثانية ثانوي, المعهد التربوي.
5. حالة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO , مذكرة تفسيرية 1987, 1988 .
6. حسين محمد سمحان, اسماعيل يونس يامن, اقتصاديات النقود و المصارف, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان الطبعة الأولى,2011.
7. حمزه محمود الزبيدي،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2002.
8. حمزه محمود الزبيدي،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2002.
9. خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية, الطرق المحاسبة الحديثة, دار وائل للنشر, عمان,ط1 2000.
10. خلف بن سليمان بن صالح النمري,الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي,مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندرية,1999.
11. د. محمد سعيد الفتيح , مبادئ الاقتصاد الزراعي, 1980 , 1981.
12. د. محمد عبد العزيز عجيمة , الموارد الاقتصادية , 1983.

13. د.عبد العزيز هيكل,التصنيع الزراعي في البلدان النامية ,بيروت,دار النشر,1976. الطاهر زويتر,إشكالية التشغيل في الزراعة,رسالة ماجستير,جامعة الجزائر,1997.

14. د.عبد الوهاب مطر الداهري,الاقتصاد الزراعي,جامعة بغداد,طبعة79.

15. د.لبيب سعد القيثاوي,دعائم الإنتاج العالمي والتجارة الدولية.

16. رشاد العصار و رياض الحلبي, النقود و البنوك, دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان, ط1, 2000م-1420ه.

17. زياد سليم رمضان, البنوك التجارية, دار الميسرة للنشر و التوزيع, عمان الأردن,1996.

18. زينب عوض الله, أسامة محمد الفولي,أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي, منشورات الحلبي الحقوقية.

19. شاكر قزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الطبعة2،الجزائر.

20. صلاح الدين حسن السيسي،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وغسيل الأموال،عالم الكتب،القاهرة،2003.

21. ضياء مجيد الموسوي, الاقتصاد النقدي, دار الفكر, الجزائر, 1993.

22. ضياء مجيد, الاقتصاد النقدي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2002.

23. عبد الغفار حنفي, رسمية زكي قريقاص, الأسواق المالية, الدار الجامعية, الإسكندرية, ط1, 2006.

24. عبد الغفار و آخرون, الأسواق و المؤسسات المالية, الجار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع, الإسكندرية.

25. عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،الدارالاسكندرية،2000.

26. محمد محمود شهاب, النقود و البنوك و الاقتصاد, دار المريخ للنشر, الرياض 1987.

27. محمود يونس و آخرون, أساسيات علم الاقتصاد, الدار الجامعية للنشر, مصر, ط1.

28. مصطفى رشدي شيحة, النقود و المصارف و الائتمان, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, .1999

29. منير إبراهيم همدي, إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات, المكتب العربي الحديث الإسكندرية, ط3, 1996.

30. ناظم محمود نوري الشمري, النقود و المصارف, دار زهران, عمان, 1999.

31. هشام جبر ،غدارة المصارف عن الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2008.

- **المذكرات:**

1. إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009 .

2. بودلال علي ,القطاع الحكومي والمشكل المالي,رسالة ماجستير,جامعة تلمسان,2000.

3. خريف بشرى و آخرون, وظائف المصارف التجارية, مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية, محمد خيضر, بسكرة.

4. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف.2015/2014.

5. شايب محمد, تأثير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: بنوك و نقود, جامعة فرحات عباس سطيف2006-2007

6. الطاهر زويتر,إشكالية التشغيل في الزراعة,رسالة ماجستير,جامعة الجزائر,1997.

7. العابي ايمان, البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: بنوك و تأمينات, جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007.

8. عاشور سهام, سياسة الودائع في البنوك التجارية, دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية, وكالة بسكرة, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر بسكرة, دفعة 2002-2003.

9. عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفالحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر ,3 , 2012

10. غردي محمد, القطاع الفلاحي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر03, 2012.

11. مجدولين دهينة, استراتيجيات تمويل القطاع الفالحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة, أطروحة دكتو راه في العلوم االقتصادية, تخصص مالية و تمويل, جامعة بسكرة, 2016-2017.

12. نوي نور الدين, دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ,تخصص: النقود و المالية, جامعة الجزائر,2008-2009.

- **المقالات والمداخلات:**

1. بن حمادي عبد القادر,تطوير الاستغلال للمياه الوفية في إحداث تنمية القطاع الزراعي,الملتقى الدولي حول:تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة,بسكرة,2002.

2. بوقرة شعيب و بودلال علي,إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع,الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة,جامعة بسكرة,الجزائر,2002.
3. حسينة حوحو,تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساتها على البطالة,رسالة ماجستير,جامعة بسكرة,الجزائر,2003.
4. صدام ركابي, د. فريدة عز ازي, مقالة بعنوان: " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة(ARDL) . مجلة المالية و الأسواق, المجلد,05 العدد10 .2019.
5. صفية حميدة قمداني, العربي غويني, مقالة بعنوان, " دور القروض في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر" مجلة العلوم الادارية و المالية, المجلد,05.العدد01 2021.
6. فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مقالة بعنوان " واقع تمويل قطاع الفالحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, المجلد,02 العدد,10 .2020.
7. قزومي حميد, مغزوز زكية, دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر, أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول.
8. محمد يدو, أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية – حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر2014.

- **قوانين ومراسيم :**

1. مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

ثانيا باللغة الفرنسية:

1. Ahmed Salem. Gean albertin. Economie. 5eme édition d'allo. Paris. 1995.p1732- 2-Faronk bonyacoup.lentreprise et le finonsement bankair;edition casaba.alger.2000.p17
2. Faronk bonyacoup.lentreprise et le finonsement bankair;edition casaba.alger.2000.p17
3. Sliman Bedrami , l'agriculture Algérienne de puis 1966,(Etation ou privatisation OPU et Economie. ALGER.PARIS).P26.